مشروع الديمقراطية والشفافية

تمكين المشاركة المدنية وحرية الإعلام

انتخاب مجلس النواب في جمهورية العراق - 2025

العنف الانتخابي

ورقة بحثية تحليلية
في تجربة الانتخابات البرلمانية في العراق

مع ملحق

تقرير مراقبة الحملات الانتخابية
وخطاب الكراهية والعنف

Funded by the European Union

مشروع الديمقراطية والشفافية / تمكين المشاركة المدنية وحرية الإعلام

العنف الانتخابي

ورقة بحثية تحليلية
في تجربة الانتخابات البرلمانية في العراق

د . مهدي جابر مهدي

مع ملحق
تقرير مراقبة الحملات الانتخابية
وخطاب الكراهية والعنف

مشروع الديمقراطية والشفافية / تمكين المشاركة المدنية وحرية الإعلام

يهدف مشروع الديمقراطية والشفافية / تمكين المشاركة المدنية وحرية الإعلام، الى تعزيز بيئة مواتية للمشاركة السياسية، الانتخابات الحرة والنزيهة، وبمجلس نواب فعال في العراق، وكذلك العمل على الإعلام المستقل والوصول إلى المعلومات، عبر:

- تحسين الكفاءة التشغيلية والنزاهة والدقة في العمليات الانتخابية.
- تعزيز البيئة المواتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية.

ويتضمن المشروع نشاطات متعددة "منتديات، حملات، تشكيل فرق، ورش عمل، تشكيل لجان"

- **الممول:**

الاتحاد الأوروبي، بعثة العراق

- **الشركاء:**

شبكة شمس لمراقبة الانتخابات
شبكة عين لمراقبة الانتخابات والديمقراطية
منظمة تموز للتنمية الاجتماعية

- **المواقع:**

جميع المحافظات الـ 18 في العراق

- **المدة:**

24 شهرًا، 1 أيلول 2024 - 31 آب 2026

- **الهدف العام**:

تعزيز بيئة مواتية للمشاركة السياسية، الانتخابات الحرة والنزيهة، وبرلمان فعال في العراق، بما في ذلك الإعلام المستقل والوصول إلى المعلومات.

- **الهدف المحدد الأول**:

تحسين الكفاءة التشغيلية والنزاهة والدقة في العمليات الانتخابية

- **الهدف المحدد الثاني**:

تعزيز البيئة المواتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية.

الملخص

أولاً: نبذة عن التقرير

هذا التقرير هو ورقة بحثية تحليلية بعنوان "**العنف الانتخابي في تجربة الانتخابات البرلمانية في العراق 2025**"، أعدها الدكتور **مهدي جابر مهدي** ضمن "مشروع الديمقراطية والشفافية". يركز التقرير على تحليل ظاهرة العنف المرافق للعملية الانتخابية في العراق، باعتبارها عائقاً أمام التحول الديمقراطي، ويهدف إلى تشخيص مسببات العنف وتقديم توصيات قانونية وسياسية لضمان نزاهة انتخابات مجلس النواب العراقي.

ثانياً: العنف الانتخابي (المفهوم والمظاهر)

يتناول التقرير العنف الانتخابي كأداة للصراع السياسي تهدف للتأثير على خيارات الناخبين أو إقصاء الخصوم. ومن أبرز ما جاء فيه:

- **أشكال العنف:** تتنوع بين **العنف الجسدي** (اغتيالات واعتداءات)، و**العنف الرمزي** (خطاب الكراهية، التسقيط السياسي، والتشهير خاصة ضد النساء)، و**العنف الرقمي** (استخدام الذكاء الاصطناعي والجيوش الإلكترونية في التضليل).
- **المحركات:** يحدد التقرير "السلاح المنفلت" والمال السياسي كأكبر المحفزات للعنف، حيث تتحول الانتخابات من منافسة برامجية إلى صراع نفوذ تستخدم فيه المليشيات لترهيب الناخبين والمرشحين.

ثالثاً: دور منظمات المراقبة والشبكات الوطنية

يبرز التقرير دوراً محورياً لمنظمات المجتمع في مواجهة هذه الظاهرة من خلال:

- **الرصد والتوثيق:** عملت هذه المنظمات على مراقبة وتوثيق حالات العنف والاعتداءات على المرشحين والناخبين، وتوفير قاعدة بيانات شفافة للجمهور.
- **تحليل البيئة الانتخابية:** أجرت المنظمات مسوحات ميدانية (شملت عينات واسعة في كل المحافظات) لقياس مستوى الخوف أو الثقة لدى الناخبين.
- **الضغط والمناصرة:** تلعب منظمات المراقبة دوراً في الضغط لتشريع قوانين رادعة، وتوعية المواطنين بحقوقهم، وتدريب المرشحين على كيفية التعامل مع التهديدات الأمنية والابتزاز الرقمي.

الخلاصة: ينتهي التقرير بضرورة وجود إرادة تنفيذية مستقلة تدعم جهود المراقبة المدنية، وتفعل القوانين الرادعة ضد الجهات التي تستخدم العنف لتقويض إرادة الناخب العراقي.

مقدمة

العنف الانتخابي في التجارب الانتخابية في العراق خلال فترة ما بعد 2003 ظاهرة سوسيوسياسية ثقافية لافتة بالرغم من وجود (16) تجربة منها: (6) تجارب انتخابية على صعيد البرلمان العراقي و (4) تجارب على صعيد مجالس المحافظات و (6) على صعيد برلمان اقليم كوردستان .

ان تحليل المشكلة وابعادها وتجلياتها وتقييم نتائجها يعد قضية مهمة وحيوية من اجل قياس الفعالية وتقييم الاثر صوب الوصول الى وسائل فاعلة للوقاية منها.

اللافت ان استمرارية هذه الظاهرة واتخاذها اشكالاً متنوعة تهدف في نهاية المطاف الى حصول المرشح على اصوات تؤهله لعضوية البرلمان بغض النظر عن الوسائل المعتمدة.

وهذه الحلقة تترابط مع حلقات اخرى كالمال السياسي الانتخابي والتضليل والتعبئة واشاعة الخوف والرعب عند الناخبين وخطاب الكراهية اضافة الى العنف الانتخابي الذي تغذيه وتموله وتسانده المليشيات المسلحة بالدرجة الاولى، وكل هذه الاساليب تشكل سلسلة مترابطة من الوسائل غير المشروعة التي يعتمدها المرشح كفرد او الحزب السياسي او القوة المسلحة المساندة له في السباق الانتخابي.

كما ان هذه الممارسات بدأت قبل الانتخابات واستمرت في فترة الاقتراع وتواصلت بعدها حيث برزت نتائجها وتداعياتها واثارها بصورة أكثر وضوحاً.

واذ بدأت في المراحل الاولى للاستعدادات الانتخابية وتصاعدت خلال فترة الحملات الانتخابية التي بدأت في 3 تشرين الاول 2025 لغاية انتهائها في 8 تشرين الثاني 2025 واستمرت في يوم الاقتراع المصادف في 11 تشرين الثاني 2025 وتواصلت عند اعلان النتائج وما بعدها ليصحو المواطن على حقائق مفجعة وعمليات عنف وخداع ضخمة ومتنوعة الاساليب.

تتركز مشكلة البحث في موضوعة العنف الانتخابي وتأثيرها على العملية الانتخابية في مختلف مراحلها وانعكاس ذلك على مبادئ وآليات الديمقراطية. ونسعى في ضوء ذلك للبرهنة على الفرضيات التالية:

- للعنف الانتخابي اثار سلبية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى على الانتخابات كممارسة ديمقراطية.
- العنف الانتخابي يساعد في تغيير مآل الانتخابات من آلية لتحقيق الديمقراطية الى وسيلة للقضاء عليها.

- التجربة العراقية مثال على الدور الذي يلعبه السلاح المنفلت والمليشيات في تقويض الديمقراطية .

واذ نخوض في اشكالية العنف الانتخابي بحثياً علينا عدم اغفال مجموعة من الايجابيات المهمة التي تميزت بها الدورة الانتخابية السادسة لسنة 2025 ومنها:

- البيئة الامنية المستقرة والوضع الامني المستتب.
- مستويات المشاركة الواسعة والمرتفعة وفق الاحصاءات الرسمية التي بلغت ما يزيد عن 56% من عدد الناخبين المسجلين.
- الزيادة اللافتة في عدد المرشحات من النساء (2248) بالمقارنة مع انتخابات 2021 الدورة الخامسة التي كان عدد المرشحات فيها (950) .
- التدقيقات الواسعة للمرشحين على صعيد شروط العضوية حيث تم استبعاد 751 مرشحاً قبل الانتخابات وتم قبول 7744 مرشحاً. ورغم الارباك الذي رافق الاستبعاد الا انه على العموم خضع لمعايير قانونية.
- العمل الدؤوب للمفوضية المستقلة العليا للانتخابات في اداء المهام ومتابعة الاجراءات "رغم بعض المآخذ والملاحظات" والنجاح في منع التزوير بالطرق التقليدية التي كانت قائمة في الدورات السابقة.
- الدور المتنامي لمنظمات المجتمع المدني وشبكات المراقبة والرصد الوطنية التي مارست دورها الفاعل كشريك في متابعة وانجاز العملية الانتخابية بنجاح.
- المعدلات الاقل نسبياً للعنف الانتخابي بالقياس مع الدورات السابقة<

مفهوم العنف الانتخابي واشكاله وسماته
(رصد التجربة العراقية بعد 2003)

يهدف العنف الانتخابي الى التأثير على العملية الانتخابية وعلى نتائجها ويتخذ اشكالاً عدة. ويمكن وصفه كالتالي: استخدام العنف او التهديد به للتأثير على سير الانتخابات او ازالة الشرعية عنها ويشمل الاعتداء على المرشحين، التفجيرات في مراكز الاقتراع، ترهيب الناخبين، او مراقبي الانتخابات، اعتراض وصولهم او تعطيل العملية الانتخابية. ويشمل العنف الانتخابي عدة مجالات واشكال تؤثر على المرشحين وانصارهم اضافة الى الناخبين تتلخص في:

أ – العنف السياسي المباشر، كالاعتداءات والتهديدات وصولاً الى القتل.
ب – العنف السياسي غير المباشر، كالتخويف والترهيب.

وتتلخص انواع العنف الانتخابي في:

1. العنف الجسدي المباشر الذي يصل الى التخريب والقتل سواء للأفراد او الممتلكات.
2. العنف غير المباشر الذي يشمل التهديدات والترهيب ويمتد هذا النوع ليصل الى المرشحين وانصارهم وكذلك الناخبين لمنعهم من ممارسة حقهم الانتخابي او اجبارهم على التصويت لصالح طرف محدد او شخص معين.
3. العنف المؤسسي الذي يتضمن التلاعب بنتائج الانتخابات من خلال تزوير الاصوات او حرمان فئات معينة من حق التصويت او استخدام سلطة الدولة لقمع المعارضة.
4. العنف اللفظي الذي يعد شكلاً من اشكال العنف غير المباشر ويتجسد في الخطابات التحريضية والشائعات والتضليل وخطاب الكراهية.
5. العنف الإلكتروني والذي يستند الى وسائل التواصل الحديثة ويعتمد على الجيوش الإلكترونية في التعبئة والتحشيد وتسويق او تشويه المرشحين ونشر الافتراءات حولهم عبر وسائل متنوعة منها التحرش الالكتروني والتهديدات ونشر الصور الخاصة والاخبار المزيفة والمطاردة الالكترونية والابتزاز وخلق الفتن وتأليب الشارع.

كل هذه الانواع وغيرها سواء العنف المادي او العنف الرمزي، اجراء منظم او غير منظم تهدف الى التأثير على الانتخابات ونتائجها من خلال الضغط والاكراه او القوة.

وشهدت التجارب الانتخابية في العراق بعد 2003 كل اشكال العنف الانتخابي ورصد سريع لتلك التجارب يعطينا الادلة التي تؤكد ما نقول. ففي انتخابات كانون الاول 2005 تم الابلاغ عن عدة هجمات لفظية وجسدية على مرشحين ووقعت عدة انفجارات في يوم الاقتراع. وفي انتخابات آذار / مارس 2010 تشير التقارير الى ان الفترة من بدء الحملة حتى اعلان النتائج شهدت مقتل 288 شخصاً وما بعد الانتخابات 176 آخرين. في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نيسان / ابريل 2014 وهي اول انتخابات بعد انسحاب القوات الامريكية، تم استهداف مراكز الاقتراع وتعرضت قوات الامن وبعض المراكز لهجمات وعمليات تفجير.
وفي الفترة التي سبقت انتخابات 2021 وكذلك بعدها هناك تقارير عن انتهاكات واعتداءات متنوعة بما فيها ترهيب المرشحين، والناخبين والاعلاميين والمراقبين.
كذلك في انتخابات مجالس المحافظات في ديسمبر / كانون الاول 2023 تم رصد عدد من الحوادث المتعلقة بالعنف الانتخابي. ويمتد ذلك التوصيف من الاعتداءات العنفية ليشمل اقليم كردستان - على صعيد الانتخابات العراقية او انتخابات برلمان اقليم كردستان - بما في ذلك حرق مقار الاحزاب المعارضة واعتقال الناشطين وزعماء بعض الاحزاب السياسية.
وبلغ التصعيد العنفي اعلى مراحله في احتجاجات ما بعد انتخابات 2021 والصدامات المسلحة التي جرت بين التيار الصدري وبقية الاحزاب الاسلامية الشيعية في العاصمة بغداد في اغسطس / آب 2021 وراح ضحيتها اكثر من 30 انساناً وتم تعطيل البرلمان واحتلاله من قبل التيار الصدري قبل انسحاب جميع ممثليه ال 73 واستقالتهم الجماعية من عضوية مجلس النواب.
كل ذلك يؤكد ان العنف الانتخابي في التجارب الانتخابية العراقية ليس حدثاً منفرداً وانما ظاهرة ترتبط بالعملية الانتخابية في مختلف مراحلها. وتبلغ ذروتها قبل واثناء الانتخابات (تفجيرات، ترهيب) واحياناً بعد اعلان النتائج (احتجاجات ، اشتباكات ، تهديدات ، مقاطعات ، رفض النتائج) .
والعنف الانتخابي عام في كل العراق، ولكنه يتركز في العاصمة بغداد وفي عدد محدود من المحافظات بسبب هشاشة الوضع الامني آنذاك، اضافة الى المناطق التي تتميز بالتوترات الطائفية والعرقية مثل كركوك التي ترتفع فيها مخاطر التهديد والعنف الانتخابي. ويرتبط ذلك بضعف المؤسسات الرسمية وضعف قدرتها على معالجة المشكلات وتداعياتها اضافة الى عدم رسوخ الثقافة الانتخابية والتنافس السلمي والدور السلبي الذي تمارسه بعض القوى السياسية المتصارعة في اذكاء الكراهية والاحقاد بين المتنافسين.
جدير بالإشارة ان المعطيات الدقيقة لأعداد الحوادث وتفاصيلها في كل محافظة او مركز اقتراع ليست متوفرة بشفافية كاملة ولم يتم التوثيق لجميع الحوادث، رغم التطور الواسع الذي شهدته ادوات الرصد التابعة لشبكات المراقبة لمنظمات المجتمع المدني العراقية التي شهدت تطوراً كبيراً على الصعيدين الكمي والنوعي.. وقد يكون هناك حالات خفية من التهديد او الترهيب لا يتم رصدها رسمياً ولا يعلن عنها.

وتتعرض الحملات الانتخابية لتحديات عديدة تتراوح بين الانتهاكات المادية السافرة والممارسات المضللة وصولاً الى خطاب الكراهية الذي يهدد السلم المجتمعي. وفي دراسة اصدرها تحالف الشبكات والمنظمات الوطنية لمراقبة الانتخابات ضمن برنامج مراقبة انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2025 ، استندت الى تحليل معمق جمعت بياناتها من مسح ميداني يتضمن (309) استمارة في (10) محافظات و وجد ان المخالفات المرصودة الاكثر شيوعاً تتركز في التخريب وازالة اعلانات المرشحين وتمزيق صورهم حيث بلغت حالات الرصد (126) وتشكل نسبة 40% من الحالات المرصودة والتي تعد مرتفعة الخطورة ، في حين بلغت حالات التحريض على العنف والتهديد الصريح والتشهير والتضليل (10) حالات. كما يرصد المسح حالات من استغلال العاطفة الدينية والرموز المقدسة اضافة الى نماذج اخرى من عمليات شراء الاصوات والرشوة وتبادل المنافع.
و توصلت الدراسة الى استنتاج يؤكد، ان الفضاء الرقمي قد اصبح الساحة الرئيسية للصراع السياسي خاصة ما يتعلق بانتهاكات الخطاب والتشهير.
واقترن العنف الانتخابي بالعملية الانتخابية في مختلف مراحلها منذ 2003. واللافت هنا اننا نلحظ ارتفاع منسوب العنف مع تقادم الدورات الانتخابية. ففي الفترات الاولى للدورات الانتخابية في السنوات 2005 – 2010 كان العنف الانتخابي اقل حدة واتساعاً، ولكنه في الدورات اللاحقة اتخذ طابعاً شاملاً وصولاً الى الدورة الحالية.

ويمكن على هذا الصعيد تحديد خطورة الانتهاكات في ثلاثة مستويات:
الاول – الخطورة الحرجة التي تهدد حياة الافراد ونزاهة العملية مثل التهديد الصريح وشراء الاصوات ، وهي ظاهرة استشرت في هذه الانتخابات فعلى سبيل المثال لا الحصر وفي التاسع من تشرين الاول 2025 وهو يوم الاقتراع للتصويت الخاص تم القاء القبض في كركوك على مجموعة افراد تقوم بشراء البطاقات الانتخابية و بحوزتها اعدادا كبيرة منها.
الثاني – الخطورة المرتفعة التي تمس تكافؤ الفرص واستغلال المال العام، مثل التخريب الممنهج واستخدام موارد الدولة وهذا واضح للعيان ومارسته بشكل صارخ ، القوى المتنفذة في السلطة .
الثالث – الخطورة المتوسطة التي تشمل المخالفات الاجرائية والتنظيمية بما في ذلك تمزيق وتخريب وازالة المواد الاعلانية واستغلال الاماكن العامة والتحريض على العنف ونشر معلومات كاذبة واستغلال العاطفة الدينية والتوظيف السياسي للرموز الدينية والرشة والمحسوبية واستغلال ذوي الاحتياجات الخاصة.

سمات العنف الانتخابي
في الدورة السادسة لانتخاب مجلس النواب

تميزت الدورة السادسة لانتخاب مجلس النواب بحدة العنف الانتخابي ووضوحه و اتساعه ارتباطاً بعدة عوامل واسباب منها:

1. شدة الاستقطاب الاجتماعي وتبلور الحواضن الاجتماعية للتيارات والقوى السياسية.
2. حدة الانقسام الاجتماعي الى اثني – طائفي وهيمنة الولاءات الفرعية وتراجع الهوية الوطنية.
3. فشل الطبقة السياسية في تحقيق الوعود على صعيد التنمية والاستقرار جعلها تذهب باتجاه تغذية العنف والكراهية كوسائل سهلة لتعبئة وحشد الناخبين.
4. المصالح السياسية والانقسامات الاجتماعية الاثنوطائفية تسير وسارت في خطين متوازيين.
5. سمح نفوذ المصالح المسلحة وقواها في المناطق الفقيرة بتكوين شبكة زبائنية حولت التصويت الى وسيلة خضوع في ظل غياب المحاسبة القانونية والقضائية.

شهدت الحملات الانتخابية الاخيرة اشكالاً عدة من العنف الانتخابي وابرز سماتها هي :

1. شدة العنف – بأشكاله المختلفة – المرافق للحملات الانتخابية قبل يوم الاقتراع وخاصة خطاب الكراهية والاقصاء والالغاء والتشويه واستخدام المفردات النابية وتبادل الاتهامات والتقليل من اراء ومواقف الخصوم.
2. ضعف البرامج والحلول والمعالجات للقضايا المطروحة والمتعلقة بمطالب الناس والاكتفاء بالوعود والشعارات.
3. تصاعد ميول صراع الهويات الفرعية: عربي / كوردي ، سني / شيعي ، مسلم / مسيحي (وان بدرجة اقل) . وكذلك الصراعات السياسية والاجتماعية داخل كل هوية: شيعي / شيعي، كوردي / كوردي ، سني / سني .....
4. التوظيف السياسي للرموز الدينية والوطنية سياسياً واقحامها في الصراعات والدعايات الانتخابية واستدعاء المقدس والادعاء بأدوار ووظائف بعيدة عن الحقائق. وأبرز مثال على ذلك، الموقف الرسمي للمرجع الديني السيد السيستاني الذي نأى بنفسه عن تلك الصراعات ورفض التدخل بالشأن السياسي واكتفى بالنصح والارشاد المتعلق بالشؤون الدينية. وولد ذلك ردود فعل من أطراف اخرى تضررت من ذلك التوظيف.

5. تسييس مقاعد الكوتا الخاصة بالأقليات من خلال ضخ الاصوات الهائلة من جانب القوى المتنفذة مما يجعل المقاعد مسروقة بأصوات العسكر والمليشيات بطريقة لا تجعلها تعبر عن ارادة الاقليات.
6. الاعلام الانتخابي لعب دوراً في صناعة الرأي العام المشجع والمحفز والمتقبل للعنف الانتخابي مما أضعف دوره التنويري والرقابي كسلطة رابعة وتحول في احايين كثيرة الى تابع للقوى المتنفذة ومبرراً لمواقفها المغذية للعنف.
7. وخلال هذه الدورة الانتخابية برز الدور المتزايد للذكاء الاصطناعي الذي أصبح لاعباً خطيراً في تشكيل الوعي الانتخابي، يصنع صوراً ووجوهاً لا وجود لها ويزرع الشكوك ويعيد تعريف الحقيقة و استخدم في انشاء محتويات سياسية مزيفة. وان انتشار هذا النوع من المحتوى في بيئة تعاني من ضعف الوعي الاعلامي يؤثر سلباً على الرأي العام ويحدث انقساماً مجتمعياً واسعاً. وشهدت هذه الانتخابات الآلاف من حالات التضليل الرقمي
8. ضعف ان لم نقل غياب ثقافة التسامح والتعايش والتآخي بين الهويات المتنوعة والتركيز على الخصوصيات والتمايزات والاختلافات مما وفر ويوفر الارضية للكراهية والاقصاء.
9. استدعاء الماضي.. الماضي حضر بقوة في هذه الدورة الانتخابية وكذلك توظيفه في محاربة الخصوم واظهار مواقف و صور و تصريحات قديمة بغية التقليل من الخصوم ومحاولة اقناع جمهور الناخبين بمساوئ الآخر المختلف.
10. تزايد دعوات المقاطعة والتهديد لمن يشارك بدعوى فساد النخب الحاكمة وفشل الحكومات في تحقيق الاصلاح. وتزعم هذه الدعوات التيار الصدري وفق توجيهات زعيم التيار السيد مقتدى الصدر في حين اكتفت بعض التيارات المقاطعة ومنها بعض القوى المدنية بإعلان موقفها السياسي.
11. اعتماد الخطاب السياسي المدعوم بالقوة والعنف عبر التهجم على الآخر والتلويح بالقوة في التعاطي معه. وبرز ذلك في بعض اعمال العنف وكذلك الخطابات الانتخابية. مثال: السيد محمد الحلبوسي ، رئيس البرلمان السابق و زعيم قائمة تقدم للانتخابات يقول في احد خطاباته " مالك هيبة يالمالك شر " ويقصد بذلك ان هيبة المرشح بقوته واستعداده للمعارك والقتال . وكرر ذلك القول خلال مقابلة له في فضائية دجلة يوم 7 تشرين الثاني 2025 اي قبل اربعة ايام من موعد الاقتراع .
12. العديد من القوى السياسية المشاركة في الانتخابات لها فصائل مسلحة يمنعها الدستور (المادة 9) وكذلك قانون الاحزاب النافذ . ومن هذه القوى عصائب اهل الحق ومنظمة بدر وحركة حقوق.

وقد تم تقديم شكوى من قبل ناشطين مدنيين ومنهم الدكتور عباس الكعبي في التاسع من ايلول 2025 الى المحكمة الاتحادية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات تؤكد مشاركة فصائل مسلحة في العملية الانتخابية و تطالب بمنعهم من المشاركة، ولكن لم يتم البت بها

لا قبل موعد الانتخابات ولا بعده. هنا تواجه العملية الانتخابية اختباراً صعباً معقداً يتعلق بمدى انسجام الممارسة السياسية مع نصوص الدستور وقانون الاحزاب. فبينما تؤكد القوانين على حظر مشاركة اي كيان ذي طابع او ارتباط مسلح في الحياة السياسية، تتجدد التساؤلات حول معايير التطبيق. وبهذا الصدد يقول د. غازي فيصل مدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية في تصريح (لموقع بغداد اليوم بتاريخ 21 تشرين الاول 2025) : " هناك ما يقرب من (74) فصيلاً مسلحاً داخل العراق لا يحق لها قانوناً المشاركة في العملية السياسية " . وان محاولات دخول هذه الفصائل الى مجلس النواب عبر الانتخابات تمثل مخالفة للمواد (9 و 47) من الدستور العراقي التي تحظر على القوات المسلحة المشاركة في التداول السلمي للسلطة وتمنع تشكيل اي جماعات مسلحة خارج نطاق المؤسسة العسكرية .كما اكد قانون الاحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015 على ذلك ، حيث نصت المادة 32 على " عدم جواز ارتباط الحزب او التنظيم السياسي بتشكيلات مسلحة او امتلاكه اجنحة عسكرية بأي شكل من الاشكال " .

ان تجاهل هذه النصوص الدستورية و القانونية يضع مفوضية الانتخابات والسلطة القضائية امام مسؤولية مباشرة في تفسير اسباب قبول ترشيحات احزاب ذات ارتباطات مسلحة.

من الجدير بالذكر هنا ان تقارير بعثات الامم المتحدة والمنظمات الحقوقية اشارت الى ان العراق يعاني من نقص منهجي في الشفافية والاعلان الكامل عن نتائج التحقيقات سواء في ملفات العنف السياسي او الفساد الاداري او انتهاكات حقوق الانسان. وان التحقيقات تفتح تحت ضغط الرأي العام وتغلق تحت ضغط السياسة والمصالح السياسية. وبحسب تقارير منظمة العفو الدولية فأن السلطات العراقية فشلت في تقديم نتائج واضحة لآلاف التحقيقات الخاصة بحالات الاختفاء القسري والاغتيالات السياسية ما جعل العراق واحداً من اكثر دول المنطقة تعقيداً في مجال العدالة الانتقالية.

في حين لفت الانتباه ماورد في احاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد محمد الحسان في احاطته حول العراق المقدمة الى مجلس الامن الدولي في الثاني من كانون الاول / ديسمبر 2025 والذي اشاد فيها بالانتخابات ونزاهتها ، الا انه لم يشر الى السلبيات التي رافقتها.

خطاب الكراهية ودوره في اذكاء العنف الانتخابي

يرتبط خطاب الكراهية في العراق وثيقاً بالسياسة ويتناسب طردياً مع ازماتها واخذ عدة اشكال ونماذج من التعبير والتمييز. ويصح هنا تعريف الامم المتحدة لخطاب الكراهية كونه " اي نوع من التواصل الشفهي او الخطي او السلوكي ، وينطوي على تهجم او يستخدم لغة سلبية او تمييزية عند الاشارة الى شخص او مجموعة من الاشخاص على اساس هويتهم ."
يلعب خطاب الكراهية الذي أصبح سمة لافتة في السياسة والمجتمع دوراً جلياً في تغذية العنف حيث يتسع قاموس الشتائم السياسية الى ميادين ومجالات متزايدة كماً ونوعاً مما يعمق التجاذبات السياسية ويترافق ذلك مع مفهومي الولاء والخيانة.
وقد تحولت الشتائم – كما يقول د. مشتاق عيدان في مقالته المعنونة: الشتائم السياسية بوصفها نصاً مؤرخاً للصراع، المنشورة في صحيفة طريق الشعب العراقية، العدد 42 في 25 ايلول 2025 – تحولت من فعل لغوي عابر الى ظاهرة سياسية فاعلة في التأثير على الصعيدين السياسي والاجتماعي. وترتبط الشتائم السياسية بتنامي الفوضى السياسية والطائفية السياسية حيث اصبحت مفردات مثل: العمالة والخيانة والتبعية والذيول واولاد السفارة وغيرها جزءاً من الخطاب السياسي اليومي وادوات مؤثرة للتشويه بما يؤدي الى تسويق خطابات لا تقوم على العقل والتفكير، بل على التشويه والكراهية. كما تحاول هذه الخطابات اعادة صياغة التفكير الجمعي على اسس وقواعد الاقصاء واعادة تشكيل وعي الجمهور بما يخدم خطاب الكراهية الذي أصبح متداولاً على الصعيدين الرسمي والشعبي، وهو ما يهدف الى تحقيق ما يسميه المفكر الفرنسي بيير بورديو " القتل الرمزي "حيث يكون خطاب الكراهية وسيلة لنبذ الآخر المختلف واداة لإعدام الشخص معنوياً عبر سلبه شرعيته. وكل ذلك يؤدي الى ازمة ثقة مجتمعية.
ويتميز خطاب الكراهية بشحنات الانفعال والشعبوية واستثارة العواطف والغضب والاستثمار في المشاعر والمواقف المؤثرة واستدعاء الموروث التاريخي والاجتماعي اضافة الى الرموز المقدسة وتوظيفها بطرق تجعل المتلقي متفاعلاً مع اهداف خطاب الكراهية ويؤدي ذلك الى سهولة استدراجه في السلوك الجمعي المستند الى الكراهية واقصاء الآخر المختلف. وان صناعة القبول لهذا النهج تكشف عن آلية أكثر خطورة من القمع المباشر حيث يدفع المواطن للتفكير ضمن اطار ضيق معد مسبقاً، بحيث يبدو له اي خيار آخر غير واقعي او غير وطني وحتى غير اخلاقي في ظل هيمنة خطاب محدد.

والظاهرة اللافتة على هذا الصعيد نلحظ ان ممثلي الطائفة السياسية الشيعية يسوقون فكرة " الحاكمية الشيعية " التي تدعو الى حكم الطائفة مما يعني اقصاء الرأي الآخر المختلف مع هذه الدعوة من جهة ، وهيمنة الهوية الفرعية واستبعاد الهوية الوطنية من جهة اخرى .واقترنت تلك الحملة بأجواء ترهيب ضد كل مرشح لا ينتمي للطائفية السياسية عبر الدعايات والتضليل واختلاق الصعوبات والتعقيدات امامهم بما في ذلك التهم الكيدية من اجل اقصاء البدائل المحتملة .ولعل هذا يفسر احد اسباب عدم وجود اعضاء مجلس النواب من المدنيين والمعتدلين في الدورة الانتخابية لسنة 2025 . وجاءت النتائج لتكرس سيطرة شاملة للايدلوجيا الاقصائية التي تجسدها الطائفية السياسية عبر شعاراتها وسياساتها التي تقوم على الكراهية وتوظيف الرموز الدينية سياسياً في حملات دعاية وضغوط ممولة مالياً وسياسياً واعلامياً. وبهذه الادوات يدخل الناخب الى صندوق الاقتراع وهو محمل بخيار واحد صاغته له الطائفية السياسية او الاثنية ليصوت وفق التوجهات المرسومة ويختار الشخص المحدد له مسبقاً دون اي تفكير لتتحول عملية التصويت الى مجرد خدعة او ممارسة شكلية تهدف الى اعادة انتاج النخب ذاتها.

بعد اكثر من عشرين عاماً على التغيير السياسي تبدو شعارات مثل الخوف على المذهب، الخوف على القومية، الخوف على الهوية الفرعية، تبدو سلاحاً تستخدمه القوى المتنفذة، العربية منها والكوردية، السنية منها والشيعية، من اجل بث الخوف بين ناخبيهم طلباً لأصواتهم الانتخابية. والجدير بالذكر ان القانون العراقي يعاقب على ممارسات التحريض على الكراهية او التمييز العرقي في المادة 372 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 النافذ. واستناداً الى ذلك فأن خطاب الكراهية يؤدي ليس فقط الى تشويه العملية الانتخابية، بل وايضاً تمزيق النسيج المجتمعي عبر تحوله الى اداة للاستقطاب الاثني الطائفي مما يكرس التنافر والتصارع في النسيج الاجتماعي ويصعد التوتر في مناطق النزاع مما يؤدي الى مزيد من الاثار السلبية للانتخابات حتى بعد اعلان النتائج وقد كشفت المعلومات والاعترافات لكثير من المواطنين عن حقائق مرعبة لتلك الاجراءات وكيفية ترتيب عمليات الخداع الجماعية.

تأثير العنف الانتخابي على الناخبين والعملية الانتخابية

العنف الانتخابي كظاهرة مركبة يمثل تقاطعاً بين ازمات متعددة المستويات والاتجاهات اضافة الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية والنفسية. وعوامل مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي تسهم بفاعلية في تغذية العنف. واكدت دراسة اصدرها البنك الدولي ان العنف السياسي في الدول ذات الدخل المنخفض يزيد بأكثر من 400% مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع.

يرتبط العنف الانتخابي في العراق بعدة عوامل أبرزها:

1. غياب التشريعات الفاعلة المتعلقة بمكافحة العنف الانتخابي واعتماد قوانين قديمة منها قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969.
2. وجود وتأثير الجماعات المسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة Un - State actors
3. ضعف الاجهزة الامنية والرقابية وعدم قدرتها على تطبيق الاجراءات والتعليمات
4. الشكاوى المتكررة عن تزوير النتائج والاعتراضات عليها

ويمكننا تحديد أبرز نتائج تأثير العنف الانتخابي كما يلي:

1. انخفاض معدلات الثقة لدى الناخبين وزيادة الميول نحو المقاطعة او الامتناع عن التصويت. وهذا ما بدا واضحاً في انتخابات مجلس النواب 2021 ومجالس المحافظات 2023.
2. تراجع مشاركة فئات معينة مثل النساء والاقليات والنازحين وخاصة من المناطق غير المستقرة.
3. تشويه النتائج او فرض النفوذ. فالعنف والتهديد يُمكن جهات قوية ومسلحة من التأثير على نتائج الانتخابات بطرق غير قانونية او عبر ترهيب وتخويف الاطراف الضعيفة.
4. تفاقم الصراعات ما بعد الانتخابات عبر طرق مختلفة مثل الاحتجاجات والطعون والاضرابات. وكلها تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي.

وجدير بالإشارة هنا، ان مرحلة ما بعد اعلان نتائج الانتخابات شهدت تصاعداً في حدة الخلافات السياسية وهي اكثر خطورة وتعقيداً من المراحل السابقة حيث انتقال الصراع من الشارع الى مركز القرار مع بروز نزاعات حول تشكيل وتوزيع المناصب والمكاسب

خاصة مع تضارب المصالح وغياب التوافق مما سيقود الى ازمة سياسية جديدة . وهذه الحالة ليست جديدة على النظام السياسي في العراق. (لعل اخر الامثلة: الانتخابات البرلمانية التي جرت في اقليم كوردستان العراق في 20 تشرين الاول / اكتوبر 2024 لم يتم التوصل الى اتفاق بين القوى الفائزة على تشكيل الحكومة لغاية نهاية العام 2025)

5. تقليص فرص المواطنين في المشاركة الفاعلة في صنع السياسة والقرار، فالناخب هنا ليس مواطناً حراً وانما زبوناً في بازار السياسة تسعى النخب السياسية الحاكمة لتطويعه واخضاعه لسيطرتها عبر وسائل متنوعة الشرعية منها وغير الشرعية. وكأن الانتخاب ليس ممارسة للمواطنة، بل تمثيل للولاءات التقليدية.

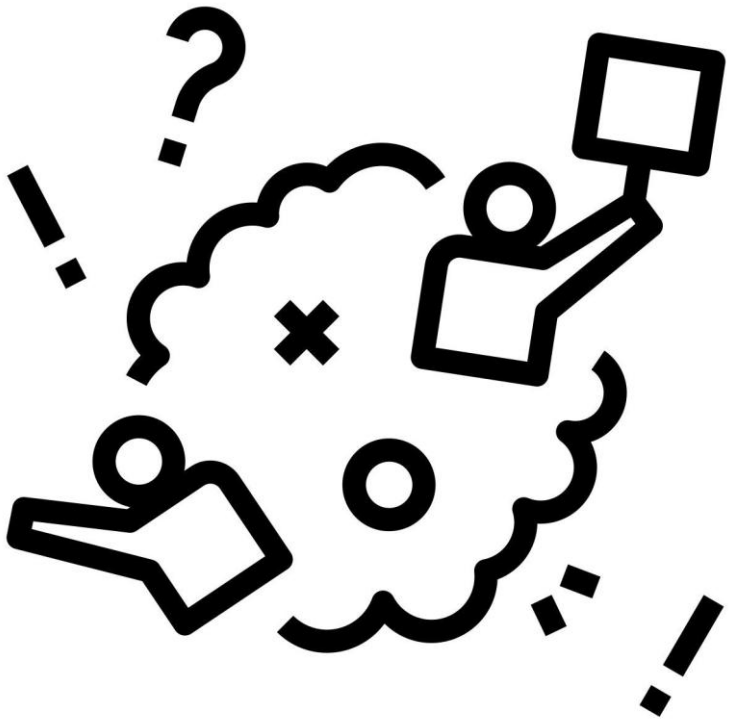

الاعلام والتضليل الاعلامي
وتأثيرهما في العنف الانتخابي

يلعب الاعلام ووسائله المختلفة دوراً متزايد الاهمية في الانتخابات ويؤثر على نتائجها من خلال تشكيل الرأي العام ويزداد ذلك التأثير مع التطور التكنولوجي والثورة الرقمية، وتعدد، وسائل التواصل والاتصال. حيث اسهمت التكنولوجيا في نقل الحملات الانتخابية من الوسائل التقليدية الى الفضاء الافتراضي من خلال توسيع دائرة التواصل وزيادة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي. فالرأي العام هو نتاج اجتماعي لعملية اتصال متبادل بين الجماعات والافراد ويستمد طبيعته من الإطار الاجتماعي والسياسي الذي يتحرك فيه.

والاعلام يقوم بصناعة اتصال تفاعلي من خلال المعلومات وطريقة ايصالها الى المتلقي بما يحقق التفاعل المعلوماتي عبر الاتصال بما يؤدي الى التحكم بالجمهور والهيمنة على توجهات الرأي العام. وتزداد الانعكاسات المتناقضة لدور الاعلام ووسائل التواصل وضوحاً في الحالة العراقية خلال الانتخابات، فهي وسيلة فعالة لتعزيز المشاركة من جهة واداة تضليل واستقطاب من جهة اخرى.

وجوهر الاعلام كسلطة رابعة ان يكون اداة بناء وتقدم وتنمية مجتمعية وسلطة مراقبة وتنبيه للمخاطر وتثقيف ومساءلة، ولكنه تحول الى اداة صراع سياسي تستخدم في التعبئة السياسية الحزبية. كما كشفت اوضاع العراق خلال مراحل الانتخابات حجم استغلال الاعلام المعلن والمخفي في الدعايات الانتخابية والصراعات الحزبية. ولذلك يمكننا القول ان العراق يفتقد الى اعلام حر والى صحافة مهنية.

ولنقف بإيجاز عند المصادر والادوات الاعلامية وتأثيرها الانتخابي:

1. القنوات الفضائية: تتعدد الفضائيات في العراق (بحدود 70) الغالبية العظمى مملوكة للقطاع الخاص و معظمها تحت سيطرة الاحزاب السياسية المتنفذة ويسمى بالإعلام الولائي المحصن بالسلاح . واللافت ان كل واحدة منها تعبر عن مواقف وسياسات الممولين وتفتقد في احايين كثيرة جدا الى المهنية والموضوعية وتبرر انحيازها لهذا الطرف او ذاك بطرق مباشرة او غير مباشرة. وتم توظيف هذه السياسة الاعلامية انتخابياً. ويمتد ذلك التوجه ليشمل الاذاعات ايضاً. وهذ الوسائل الاعلامية مليئة ببرامج

حوارية تغذي الاحقاد والتنافر عبر استخدام المفردات البذيئة والشتائم والصراخ مما ادى الى عزوف الجمهور عن متابعتها. هنا نشير الى الدور السلبي لبعض المؤسسات الاعلامية من خلال اعتماد التشهير او السماح به من قبل المتحدثين.

2. وسائل التواصل الاجتماعي: لم تعد وسائل التواصل مجرد فضاءات للترفيه والتفاعل، بل تحولت الى منظومات ضخمة تعيد صياغة الوعي الاجتماعي وطرق التفكير وتؤثر بقوة في صناعة الرأي العام. وتلعب دوراً في الغالب ذو طابع سلبي في نشر الاشاعات والدعايات والاكاذيب خلال فترة الانتخابات خاصة في مرحلتها الاولى اي ما قبل يوم الاقتراع. وتدعم هذه التوجهات ما يطلق عليه: الجيوش الالكترونية الممولة. على سبيل المثال: تعرض المرشحات المستقلات في الانتخابات لحملات تشهير رقمية تضمنت خطاباً تمييزياً او جنسياً يهدف الى ثنيهن عن المشاركة في الانتخابات. وهذه الممارسات تعد انتهاكاً لالتزامات العراق بموجب اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة المصادق عليها في العام 1986.
3. التضليل الاعلامي: وهو نتاج يرتبط وثيقاً بالنقطتين السابقتين. ويتضمن نشر وتسويق معلومات غير دقيقة بهدف تحقيق مصالح سياسية واحداث اضرار مادية ومعنوية بالخصم.

ومن اهم اهداف التضليل الاعلامي: تأجيج الصراعات المجتمعية وترويج الاجندات السياسية والطائفية والقومية والتحريض على الكراهية وتشويه الخصوم السياسيين اضافة الى تصفية الحسابات الاقليمية والدولية.

ويعتمد التضليل الاعلامي عدة وسائل لتحقيق اهدافه منها، اسلوب التكرار والاثارة العاطفية اساءة استخدام المصطلحات والتشويه والطرق الزائفة في نقل ونشر المعلومة. وأصبح الفضاء الرقمي ساحة فاعلة للصراع السياسي لا سيما ما يتعلق بالتضليل والتشويه والتشهير.

فعلى سبيل المثال شهد العراق قبل شهر من موعد الانتخابات انتشار تسجيلات صوتية مفبركة من خلال الذكاء الاصطناعي منسوبة لمسؤولين ومنهم رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني. ولفت تقرير مجموعة " التكنولوجيا من اجل السلام " العراقية في 8 ايلول / سبتمبر 2025 الى حقيقة هذه التسجيلات مؤكدة ان منصة (11) مختبراً للذكاء الاصطناعي استخدمت لإنشاء هذه المقاطع الصوتية بالتلاعب الرقمي.

ويشير المرصد العراقي لحقوق الانسان الى تسجيل أكثر من (1000) خبر مضلل خلال شهر واحد قبل موعد الانتخابات اي في تشرين الاول 2025. واكدت مثل هذا الرأي شبكات المراقبة ومراصد الاخبار الزائفة. التي تشير الى وجود ضخ كبير من الاخبار والمعلومات الخاطئة التي تسهم في تغذية الصراعات السياسية مع وجود الانقسام الاجتماعي والسلاح المنفلت. و أعلن المرصد في 22 تشرين الاول / اكتوبر 2025: ان الحملات الانتخابية تشهد تزايداً مقلقاً في حجم الخروقات القانونية والاخلاقية التي

تمس مبدأ تكافؤ الفرص. ورصد المرصد من خلال فرقه الميدانية اكثر من (120) مخالفة انتخابية قبل بدء الحملة الانتخابية في (11) محافظة شمل الدعاية المبكرة واستغلال المال العام واستخدام موارد الدولة في مخالفة صريحة للمادة (2) من نظام الحملات الانتخابية رقم (4) لسنة 2025 . وقال المرصد: أخطر ما تم رصده خلال هذه الدورة هو تصاعد الخطاب الطائفي والقومي التحريضي في بعض الحملات سواء عبر وسائل الاعلام او منصات التواصل الاجتماعي المرتبطة بمرشحين او تحالفات سياسية. ويعد هذا الخطاب انتهاكاً للمادة (38) من الدستور العراقي التي تضمن حرية التعبير دون مساس بالنظام العام. وتصاعدت في السنوات الاخيرة نزعة "الحاكمية الشيعية " ذات المحتوى الطائفي المغلق التي ترفض ليس فقط الاخر من خارجها، بل وحتى من ابناء ذات الطائفة وتحديداً المدنيون، حيث شنت حملة كراهية وتشويه وملاحقات وتهم كيدية ضدهم بغية استبعادهم عن المشاركة والفوز. وهذا الذي لمسناه في الانتخابات في دورتها الاخيرة حيث لم يفز بها المدنيون ولو بمقعد واحد.

هذه اللغة التحريضية تهدد السلم المجتمعي وتحول العملية الانتخابية الى ساحة استقطاب مجتمعي خطير مما يقوض اسس المنافسة الديمقراطية ويزيد من هشاشة البيئة السياسية في البلاد.

4. مكافحة الاعلام الزائف والتضليل الإعلامي: حددت المفوضية المستقلة العليا للانتخابات اجراءات لمواجهة مخاطر الاعلام الزائف وخطاب الكراهية والتطرف من خلال تجريم هذه الخطابات ومراقبة الحملات ووسائل التواصل والتعامل مع الخروقات بدقة وفق القانون ومدونات السلوك الانتخابي والدعاية الانتخابية وعملت على اشراك منظمات المجتمع المدني. كما نظمت عشرات الورش التدريبية والتثقيفية والاعلانات التوعوية لهذا الغرض. كما اصدرت هيئة الاعلام والاتصالات في 6 تشرين الثاني / نوفمبر 2025 جملة من التوجيهات الى المؤسسات الاعلامية بضرورة الالتزام بضوابط الصمت الانتخابي في الثامن من تشرين الثاني / نوفمبر. وحددت (5) قواعد للتغطية الاعلامية خلال عملية الانتخابات.

جدير بالذكر هنا الدور الرقابي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني من خلال شبكات المراقبة الوطنية للانتخابات التي تضم عشرات المنظمات وأبرزها شبكات (شمس وتموز وعين)

وفي آب / اغسطس 2025 تم اطلاق مبادرة "حماية العقول مسؤوليتنا " بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية ، من قبل دائرة المنظمات غير الحكومية بالشراكة مع تحالف شبكات ومنظمات مراقبة الانتخابات في العراق ، بهدف الحد من مظاهر العنف ونبذ خطاب الكراهية والتضليل . والجدير بالذكر انه لا توجد نصوص واضحة في القانون خاصة بمكافحة التضليل الاعلامي والاخبار المزيفة مما يتطلب اقرار قانون خاص لذلك. حيث يجري للآن اعتماد القوانين القديمة ومنها قانون العقوبات المعدل رقم 111

لسنة 1969 .. من جانب اخر فأن تأخير صدور قانون " حق الحصول على المعلومة " يوفر الارض الخصبة للشائعات والتضليل الاعلامي في عصر تزدهر فيه صناعة الاخبار الكاذبة والمزيفة في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالصورة والصوت. كل ذلك يستدعي اهمية الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية. كما يتطلب ايجاد مؤسسات ومبادرات تعمل على مراقبة وتحليل وتقييم المحتوى الاعلامي للتحقق من مصداقية الاخبار وحماية حق المجتمع في المعرفة والحصول على المعلومات و المراعاة الكاملة على ان لا تمس تلك الاجراءات حقوق الانسان وكرامته .

وبهذا الصدد يقول انطونيو غوتيريش الامين العام للأمم المتحدة : " تتطلب مكافحة التضليل الاعلامي استثماراً دائماً في بناء القدرة المجتمعية على الصمود وعلى اكتساب الدراية الاعلامية والمعلوماتية ".

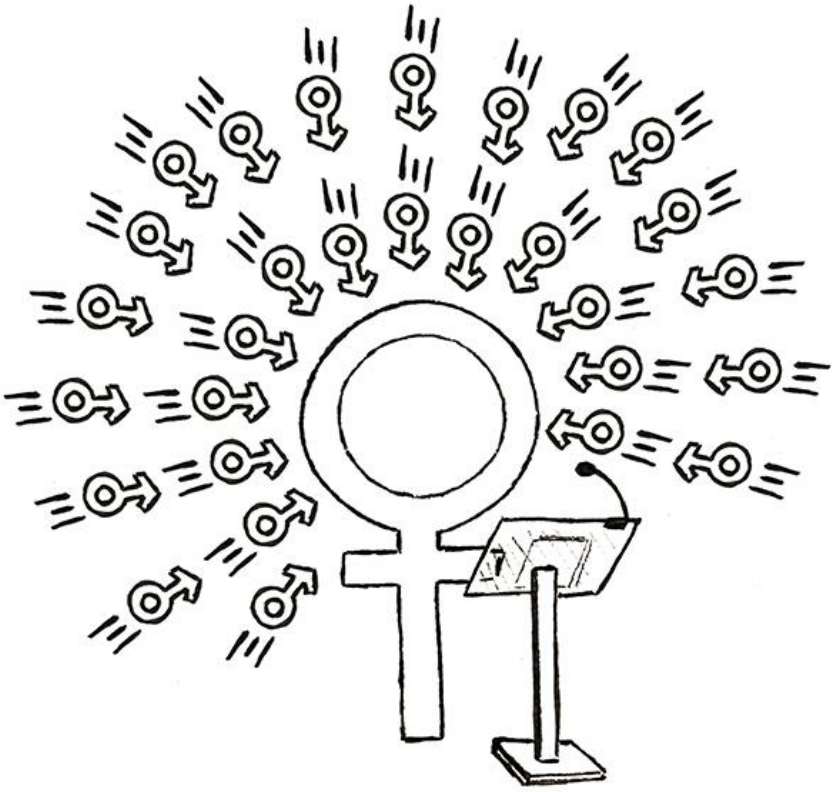

تحديات العملية الانتخابية والعنف الانتخابي

تواجه العملية الانتخابية تحديات تتجاوز المخالفات الاجرائية حيث ان المعركة انتقلت من تنافس الشعارات والبرامج الى صراع النفوذ المادي والمالي والامني.
تشير الاحصائيات والمعطيات الملموسة والمرصودة الى ان التحديات التي تواجه العملية الانتخابية تتعلق بالنفوذ والسلطة والمال وتتجاوز المخالفات الاجرائية، بل ان الخروقات الاجرائية ماهي الا نتاج لذلك وكذلك لضعف المؤسسات والقانون وضعف التطبيق والاجراءات الرادعة. ويمكن تحديد أبرز التحديات على هذا الصعيد:

1. تحدي العنف المادي الممنهج – الانتهاكات المرتفعة
   أ. تعدد واتساع ظاهرة العنف الانتخابي بفعل تعدد مراكز القوى والسلاح خارج سيطرة الدولة.
   ب. ضعف الردع القانوني امام التخريب والممارسات العنفية غير القانونية ويمثل ذلك ابعاداً منظماً للمنافسين في المجال العام.
   ج. تسييس الاماكن العامة والاضرار بالسلامة العامة. حيث تتعامل القوى المتنفذة مع الفضاء العام كملك خاص لها.
   د. ضعف سلطة الدولة ومؤسساتها في مواجهة النفوذ السياسي الحزبي والمسلح (المليشيات).
   هـ. اختلال التوازن بين القوى المسلحة والمجتمع المدني والقوى المدنية بفعل النفوذ، والمال، والسلاح، والاعلام. فقوى الحكم توظف تلك الامكانيات في المعركة الانتخابية بطرق غير مشروعة.

2. الفساد المؤسسي وتحدي الحيادية
   أ. اختطاف حيادية الدولة ودخولها كطرف في المعركة الانتخابية لصالح القوى الحاكمة التي تستخدم ممتلكات الدولة وتحويل المؤسسات الى مراكز للدعاية الانتخابية.
   ب. تآكل الارادة الحرة عبر المال السياسي (بيع وشراء الاصوات، الفساد الانتخابي، الرشاوي بأنواعها: الرشوة النقدية المباشرة، الرشوة النقدية غير المباشرة ، الوعود

بالتعيينات) . كل ذلك وغيره يعد افساداً متعمداً للإرادة الحرة للناخبين واستغلالاً للفقر.

والامثلة كثيرة على هذا الصعيد، نشير الى نماذج منها:

– حجم الانفاق المالي الضخم غير المسبوق على الدعاية الانتخابية والرشى المالية وشراء الاصوات، ترك آثاره السلبية على العملية الانتخابية ونتائجها. وحسب تقديرات الباحث منار العبيدي (في جريدة المدى العراقية بتاريخ 20 تشرين الثاني / نوفمبر 2025) فالإنفاق يتجاوز 2-3 تريليون دينار او ما يعادل 1.5 – 2.3 مليار دولار.

– المراقبون والوكلاء، حيث تم تعيين 2 مليون مراقب ووكيل كيان سياسي من قبل الاحزاب المتنفذة وتم تحويلهم الى اصوات انتخابية مضمونة مقابل المال.

– التعيينات الكاذبة، ظاهرة الألوية الوهمية، وهي عملية خداع للناخبين عبر وعود لتعيينهم في المليشيات المسلحة وفق عقد بين المرشح واتباعه والناخبين الذين يسعون للعمل في القطاع العسكري وفق شروط منها ان يجلب كل طالب تعيين ما لا يقل عن (10) بطاقات انتخابية تكون لصالح المرشح. وقد انكشفت هذه القضايا بعد يوم الاقتراع حين تخلى المرشح عن وعوده واتضح انها فخاخ وهمية للإيقاع بالناخبين ولغرض كسب الاصوات. ويقف وراء عملية الخداع، المرشح الفائز بالانتخابات مهند الخزرجي من منظمة بدر الذي أنشأ لواءً عسكرياً وهمياً يضم 1500 شخصاً. وبعد التأكد من تلك الممارسة اتخذت المفوضية والهيئة القضائية قراراً بإلغاء عضويته. وتداولت وسائل الاعلام حالات عديدة مماثلة في محافظة ديالى وغيرها.

والجدير بالذكر ايضاً ان الهيئة القضائية المختصة بالانتخابات استبعدت (6) من الفائزين بعد استكمالها التدقيقات القانونية لكافة الطعون المقدمة وعددها (853) طعناً في 7 كانون الاول / ديسمبر 2025 وارسلت النتائج الى مفوضية الانتخابات التي ارسلتها بدورها الى المحكمة الاتحادية التي صادقت على نتائج الانتخابات رسمياً في 14 كانون الاول / ديسمبر 2025 .

3. تصعيد العنف والتهديد الوجودي

أ. العنف السياسي الموجه: حوادث العنف المسجلة واخطرها اغتيال المرشحين (اغتيال مرشح في بغداد والاعتداءات المسلحة في الانبار والاعتقالات في السليمانية) تؤكد ان التنافس انتقل الى حيز الترهيب المسلح ويخلق ذلك بيئة من الخوف والرقابة الذاتية تجبر مرشحي المعارضة والمستقلين على الانسحاب او تجميد نشاطاتهم وتزيد من خوف الناخبين واضعاف ارادتهم الحرة وثقتهم بالعملية الانتخابية مما يفضل العديد منهم المقاطعة او العزوف عن المشاركة في الاقتراع .

ب. تكريس الكراهية واتساعها عمودياً وافقياً واتساع تداعياتها السلبية مجتمعياً حيث تمتد تأثيراتها عميقاً في المجتمع في الفترات اللاحقة للانتخابات.

4. تحدي المقاطعة واللامبالاة السياسية. فعدم اكتراث قطاعات واسعة من المجتمع، خاصة في المدن بالانتخابات بفعل فقدان الثقة بالنخب السياسية يتجسد في مقاطعة الانتخابات. وهو مؤشر على ان العزوف من قبل الناخبين يعبر عن موقف. كما ان البطاقات الباطلة (بلغت 1104816) هي الاخرى مؤشر على الرفض للعملية الانتخابية . فبعض الناخبين يتعمدون ابطال ورقتهم التصويتية كنوع من الاحتجاج الصامت.

العنف الانتخابي والسياسة في الدولة الريعية

هل أصبح العنف ظاهرة لصيقة بالمشهد السياسي في الدولة العراقية بعد 2003؟
الى درجة كبيرة يمكننا الاجابة بالإيجاب، حيث الظاهرة تتعدى الانتخابات الى عموم الحياة السياسية والاجتماعية في العراق، الا انها تبرز بوضوح خلال مراحل العملية الانتخابية ويتم تسليط الضوء عليها اعلاميا وسياسيا بشكل أكبر.
ومما يساعد في اذكاء العنف، طبيعة الدولة الريعية وعلاقاتها الزبائنية فهي الممول وبذات الوقت الغطاء لذلك النهج لأنه يحقق للقوى المتنفذة اهدافها بطريقة سريعة بغية ضمان مصالحها الاساسية في الاستمرار والهيمنة في السلطة.
فالعنف كالسياسة السائدة في العراق هو عمل عدائي لا يمكن فصله عن النمط الاجتماعي والثقافي الطاغي حيث أصبح لكل متنفذ ادوات تسوق سياسته ومواقفه في بازار المنافسة على مصادر القوة والسلطة. ولذلك نجد ان من يقوم بإدارة العملية التشريعية والتنفيذية هم مجموعات من رؤساء الاحزاب وزعماء الميليشيات غير المنتخبين، ولكنهم يجلسون في غرف مغلقة ويقررون ما يريدون باسم الإطار التنسيقي او ائتلاف ادارة الدولة. وهي كلها آليات حكم وهيمنة انتجتها سياسة المحاصصة ونزعة الاستحواذ على الثروة والسلطة التي تستند على القوة والعنف. ولذلك كله نجد ان المشهد السياسي يتميز بالاستقطاب الحاد، وتحول التنافس الانتخابي الى صراع غير وطني مدعوم بالسلاح ويدار باسم الطائفة والقومية والمذهب. كما يتم بفعل ذلك توظيف التصويت لمصالح حزبية وفق توجيهات واملاءات تقوم بها القوى المتنفذة.
ونلحظ تشكل سلطة موازية تمتلك من الامتيازات والنفوذ ما يفوق قدرة الدولة على محاسبتها وتتلاشى الحدود بين الثلاثي: المال والسياسة والنفوذ. فالأجنحة المسلحة في الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات تهدد نزاهة العملية الانتخابية. والكل يعرف ان ذلك يشكل خرقاً للدستور والقانون اللذين يحظران الجمع بين العمل السياسي وامتلاك اجنحة مسلحة.
فانخراط الجماعات المسلحة التي تمتلك نفوذاً امنياً وسلاحاً في السباق الانتخابي يقوض ثقة المواطن في الانتخابات ونتائجها ويضعف المؤسسات المنتخبة. تلك الجماعات التي سعت وتسعى لتكريس واقع يدار فيه القرار الامني والسياسي من خارج الاطار الدستوري تحت شعارات: الدفاع عن المذهب . كما ان استخدام القوة والنفوذ غير المشروع للتأثير على خيارات

الناخبين يهدد جوهر العملية الديمقراطية ويعرض نتائج الانتخابات للتشكيك والطعن. وان تجاهل القانون يمس مبدأ المساواة بين المرشحين ويضع مفوضية الانتخابات امام مسؤولية مباشرة في تفسير اسباب قبول ترشيحات احزاب ذات اجنحة مسلحة، ويدل ذلك على ارتباك مؤسسي داخل المفوضية والهيئات القضائية بين التزاماتها القانونية وضغوط الواقع السياسي. وتؤكد التقديرات من ان الجماعات المسلحة عززت تمثيلها البرلماني ب 50 مقعداً اضافياً ليصل اجمالي مقاعدها الى 80 .

وجاء تصميم قانون الانتخابات وفق سانت ليغو وبعتبة 1.7 ليكون اشبه بدكتاتورية مقنَعة تعيق فرص فوز المرشحين المعارضين لها. وفي ضوء ذلك نجد ان المقعد البرلماني لم يعد عنواناً للتمثيل الشعبي بقدر ما أصبح بوابة للنفوذ والثراء، ويرتبط ذلك بطريقة اختيار النائب نفسه حيث تصاغ القوائم الانتخابية داخل غرف مغلقة بناءً على الولاء الحزبي - حيث يفوز عدد غير قليل من المرشحين بفضل اصوات القائمة اكثر مما بجهودهم وهذا واحد من ابرز عيوب النظام الانتخابي المعتمد - وليس الكفاءة او الخبرة.

وبالتالي يعيد البرلمان انتاج مراكز القوة نفسها التي تتحكم في توزيع المناصب داخل الدولة مما جعل البرلمان امتداداً للنفوذ لا للتمثيل.

ان هذه الآلية اضعفت الوظيفة التشريعية والرقابية للبرلمان لصالح نفوذ رؤساء الكتل فالقرار لا يصدر من قاعة البرلمان، بل من المكاتب السياسية التي تدير المصالح. هذا الواقع ساهم في تهميش السلطة التشريعية والى تحويل النائب الى موقع للثراء السريع والنفوذ المعزز بالقوة.

نظرة سريعة لتقرير المرصد النيابي الذي اصدرته مؤسسة مدارك في اكتوبر 2025 عن مجلس النواب المنتهية ولايته، توضح الاخفاق الكبير على هذا الصعيد حيث لم يعقد جلسة واحدة بحضور جميع الاعضاء ويوجد 170 نائباً لم يسمع صوتهم ولا مرة واحدة ولا يتحقق النصاب الا في الحالات التي يتم فيها عقد صفقات بين الكتل السياسية التي تمثل الجماعات الطائفية والاثنية لتمرير قوانين لصالحها او كما سميت، قوانين السلة الواحدة .

الازمة اذن ليست في الاشخاص، بل في بنية التمثيل السياسي حيث تتحول الديمقراطية التمثيلية الى واجهة شكلية تدار قرارتها من خارجها ويصبح صوت الناخب مجرد صدى لمراكز النفوذ والقوة ويغدو النائب تابعاً لتلك المراكز. وبالتالي نشهد حالة من الاستقرار الهش على ارض متخمة بالولاءات المتنافرة وتناقض السلاح والدولة. وبينما تقوم الديمقراطية على مبدأ الارادة الشعبية تكشف التجربة العملية ان هذه الارادة غالباً ما تختزل الى خيارات ضيقة ومتحكم بها مسبقاً. وبالطبع كل تلك الاساليب لا تنفي وجود فرص وان محدودة لبعض المرشحين وهذا ما نجده في فوز النائب عامر عبد الجبار في البصرة الذي حقق نجاحاً لافتاً بإمكانات محدودة وكذلك تيار (الموقف) المعارض في اقليم كردستان الذي حصل على 5 مقاعد في اربيل والسليمانية . وفي العام 2024 حصد 4 مقاعد في انتخابات اقليم كوردستان. وتدل هذه النماذج وغيرها على وجود فرص وان محدودة خارج هيمنة المال والسلاح والاعلام.

منظمات المجتمع المدني
ودورها في مكافحة العنف الانتخابي

تسهم منظمات المجتمع المدني بفاعلية في عموم العملية الانتخابية وتخصص حيزاً واسعاً من نشاطاتها لقضية العنف الانتخابي . واضافة للتثقيف و التوعية بأهمية الانتخابات وتحفيز المشاركة والمتابعة حول مختلف جوانب العملية الانتخابية، تقوم المنظمات بعملية الرصد للقضايا المتعلقة بالمراحل الثلاث للانتخابات (قبل واثناء وبعد الاقتراع) وكذلك الرقابة على مستويات اداء مفوضية الانتخابات والاجهزة والمؤسسات الحكومية في :

1. رصد ممارسات العنف الانتخابي.
2. اعداد التقارير الدورية عن سير العملية الانتخابية عموماً ومستويات العنف الانتخابي خصوصاً وسبل التصدي له.
3. التواصل والتنسيق مع المفوضية ومؤسسات الدولة المختصة ومتابعة الاجراءات وتنفيذها
4. نشر المراقبين في عموم العراق لمراقبة سير العملية الانتخابية

وتم تشكيل (تحالف الشبكات والمنظمات الوطنية لمراقبة الانتخابات في العراق) المكون من (8) منظمات مدنية رئيسية ولها حضور فاعل في العراق . وقد اصدرت (6) تقارير اساسية رصدت فيها مستويات سير العملية الانتخابية واداء المفوضية وكشفت الخروقات والتجاوزات والانتهاكات والمخالفات في فترة ما قبل الاقتراع وخلال الحملات الانتخابية ويوم الاقتراع الخاص وما بعده والاقتراع العام وما بعده. كما اصدرت تقارير ميدانية يومية خلال الاقتراعين الخاص والعام. واجرت تنسيقاً عالي المستوى مع المفوضية بخصوص معايير الانتخابات خاصة ما يتعلق بنزاهة وشفافية العملية وحرية الناخب.

واشارت تقاريرها الى رصد (1100) انتهاكاً متنوعاً قبل الانتخابات و وصل عددها في يوم الاقتراع العام الى (3273)

وجدير بالتوقف والاهتمام ما ورد في تقرير رقم (5) في برنامج مراقبة الانتخابات والمعنون " مراقبة الحملات الانتخابية وخطاب الكراهية والعنف في انتخاب مجلس النواب ". الذي جاء فيه : " اذ تظهر بيانات الرصد الميداني ان التحدي لم يكن في صندوق الاقتراع بقدر ما كان في بيئة التنافس التي سبقته ".وجاء في التقرير : " فالانتهاكات المرصودة – من استغلال لموارد الدولة ، وخطاب كراهية ، وحوادث عنف في مناطق محددة - لم تسقط العملية الانتخابية ،

لكنها وضعت " مبدأ تكافؤ الفرص" على المحك . اننا امام مشهد معقد: انتخابات ناجحة اجرائياً، ولكنها مثقلة بانتهاكات تتطلب وقفة جادة لضمان ان تكون الديمقراطية العراقية ليست مجرد " اجراء " يتم في يوم واحد، بل " ثقافة وممارسة " تحترم فيها القواعد طيلة فترة التنافس ".

كما رصد التقرير ثلاثة انماط سلوكية غريبة على هذه الانتخابات مقارنة بسابقاتها وهي:

- عسكرة الدعاية
- الرشوة الرقمية
- حرب الارصفة

واستنتج التقرير: ان البيئة الانتخابية في العراق تعاني من تشوهات هيكلية منها، ان الدولة غير محايدة، بل اصبحت شريكاً في المخالفات، واستخدام العنف أصبح اعتيادياً لا يتبعه اجراء قضائي رادع، كما ان الابتزاز الاقتصادي يعد الانتهاك الابرز في هذه الدورة.

ومن اهم القضايا التي توصلت اليها تقارير شبكات المراقبة: ان العملية الانتخابية في العراق لا تزال تواجه تحديات بنيوية تتطلب اصلاحات جادة خاصة ما يتعلق بالإدارة الميدانية، حيادية الاجهزة الامنية، ضمان وصول المراقبين والمواطنين الى حقوقهم دون عوائق.

وطرحت منظمات المجتمع المدني مجموعة مهمة من المقترحات والتوصيات من بينها: تجريم التعيينات الانتخابية، ومعاقبة استغلال النفوذ، وحماية الفضاء العام.

وتتلخص توجهات شبكات المراقبة والرصد في المقترحات التالية:

1 – الاجراءات العاجلة للردع الفوري: تفعيل العقوبات واعلان اسماء المخالفين.

2 – الاجراءات متوسطة الأجل: المحاسبة القضائية وانشاء هيئة تحقيق قضائية متخصصة لملاحقة الخروقات واتخاذ الاجراءات.

3 – الاجراءات طويلة الأجل: الاصلاح البنيوي وتعديل قانون الاحزاب وانشاء مرصد دائم ومستقل لمتابعة المال الانتخابي.

وتدل التجربة في العراق ان القوى المتحكمة بالقرار السياسي لا تجري اية اصلاحات الا تحت الضغط الشعبي وهذا الي اكده حراك تشرين الذي اجبر النظام السياسي على تغيير قانون الانتخابات في الدورة الخامسة 2021.

ولأهمية التقرير نورده كملحق لهذا البحث.

الاستنتاجات

في سياق البحث وجدنا ان العملية الانتخابية نجحت في عدة مجالات مهمة ولكن ينقصها الكثير لكي تكون منسجمة مع المعايير الدولية ومبادئ الديمقراطية ومعبرة عن تطلعات العراق وشعبه صوب الازدهار والاستقرار وان تكون حرة ونزيهة وعادلة على كافة المستويات .بما يعني معالجة النواقص والتحديات التي تعترضها واهمها : العنف الانتخابي والتهديدات الامنية والفساد المالي والسياسي و قوانين الاحزاب والانتخابات والاعلام والتضليل الاعلامي وغيرها من القضايا المهمة وهي قابلة للتحقيق اذا ما توفرت الارادة السياسية من جهة وتواصل الضغط الشعبي المدني السلمي من اجل تحقيقها من جهة أخرى:

1. الانتخابات والنظام الانتخابي في العراق تكرس دولة المكونات وليس دولة المواطنة. ويخدم هذا النظام الانتخابي بالدرجة الاولى، مصالح الاحزاب المتنفذة والنخب الحاكمة والزعامات السياسية ولا يحقق التمثيل الشعبي الحقيقي. ان تنافر الهويات يوفر الارضية الخصبة للعنف عموماً وللعنف الانتخابي خصوصاً ويغذي الكراهية والفساد وينتج الهيمنة باسم الشرعية الديمقراطية.
2. من تناقضات العملية الانتخابية، حالة الاستقرار الامني التي كانت العامل الابرز في نجاح يوم الاقتراع، يقابل ذلك استمرار ظواهر العنف الانتخابي وتأثير الجماعات المسلحة والانتهاكات التي رافقت المشهد الانتخابي.

واجتماعياً نجد ان مغذيات العنف الانتخابي في كون العراق يعيش بنية متناقضة بين جيل متصل بالعالم رقمياً ويبحث عن فرص حياة كريمة وعدالة اجتماعية من جهة، ونخب تقليدية فاسدة ونظام سياسي مازال قائماً على شبكات الولاء والانقسام الهوياتي والعنف من جهة اخرى مما يكرس حالة انعدام الافق لدى الناس وخاصة الشباب.

3. المال الانتخابي، الذي اصطلح على تسميته بالمال الاسود، لم يعد مجرد مخالفة انتخابية، بل أصبح آلية سياسية تدار بها الانتخابات في العراق. وان ضعف الردع القانوني جعلها وسيلة فاعلة. وطالما ان الواقع يسمح بشراء الارادة العامة، بالتالي لم يعد المواطن شريكاً في التغيير، بل وسيلة لتجديد الفشل. فالتجربة دلت على ان المال الانتخابي لم يعد مجرد عنصر دعم انتخابي، بل تحول الى اداة تغيير مواقف خاصة في الاحياء الفقيرة والعشوائيات مما يعيد فكرة المشاركة الشعبية بوصفها خضوعاً اقتصادياً اكثر من كونها اختياراً حراً. ويطرح ذلك سؤالاً عن معنى الديمقراطية

والانتخابات في نظام تحدد فيه ارادة الناخب بوسائل مادية فاسدة. حيث يستخدم المال لتطويع الارادة الشعبية وتوجيه الاصوات نحو قوى محددة. ويشكل ذلك خرقاً لمبدأ تكافؤ الفرص ويؤسس لتوجهات من التزوير المقنن تحت غطاء الشرعية.

4. ظاهرة اللامبالاة السياسية والعزوف عن المشاركة التي تعود الى اسباب عديدة منها عدم ثقة المواطن بالانتخابات ونتائجها وقدرتها على احداث التغيير، وبذات الوقت نلحظ ان القوى المتنفذة تريد هذه الحالة من العزوف لأنها تسمح لها بالتركيز على تحفيز مؤيديهم لأن انخفاض الاقبال يصب في مصلحة الاحزاب السياسية ذات القواعد القابلة للتعبئة. كما ان قطاع واسع من الناخبين لا يميز ولا يبالي بين المرشح القادر على الانجاز والمرشح الذي يشتري الصوت او يثير العصبية. وعموماً يمكننا القول ان الثقافة السياسية في العراق لازالت اسيرة العصبيات والهويات الفرعية مما يجعل المجتمع قابلاً للتعبئة والتجييش في كل دورة انتخابية.
5. رغم دوراتها المتعددة منذ ما بعد 2003، لم تتحول الانتخابات الى اداة فعالة لاختيار تمثيل حقيقي او لتجديد النخب بسبب تشويه بنيتها القانونية والتنظيمية واستمرار تأثير المال السياسي والسلاح المنفلت والعلاقات الزبانية الممولة من الفساد والتي اثبتت قدرتها على تحشيد الجمهور اكثر من البرامج الانتخابية. ان الحضور المتزايد لثنائية المال والسلاح انعكس بوضوح في الانتخابات ونتائجها، حيث دلت التجربة العراقية ان ثالوث المال والسلاح والنفوذ السياسي هو المتحكم الاكبر في مسار الانتخابات وعموم النظام السياسي. في المحصلة، ان نجاح العملية الانتخابية لا يقاس بنسب المشاركة فقط، بل وبمدى صدقها في تمثيل الارادة الشعبية.

يبرز استناداً لما مر ذكره، السؤال المهم عن مستقبل العراق ما بعد الانتخابات واي خيار ستعتمده النخب الحاكمة ؟ هل ستتجه نحو دولة تحترم الدستور و القانون بمركز قرار قادر على ضبط العف والسلاح المنفلت واعادة احتكار العنف والثروة، ام البقاء ضمن نهج تعدد مراكز القرار السياسي والعسكري وتوسع مناطق النفوذ والتعبئة الهوياتية على حساب الدولة؟

في ضوء تجارب الدورات الانتخابية نجد ان القوى السياسية الحاكمة لم تنضج لتصل الى ادارة عقلانية ناجحة للتحديات تضمن احترام نتائج الانتخابات والانتقال من التنافس على السلطة الى تحمل المسؤولية الوطنية لمنع انزلاق البلد نحو المزيد من الازمات. والعمل على نقل العملية الانتخابية من سوق للوعود الزائفة الى عقد بين المواطن والدولة يقوم على النزاهة والكفاءة والبرامج والرقابة الصارمة.

التوصيات

من اجل نجاح الانتخابات كممارسة ديمقراطية وتعزيز ثقة المواطن وتطوير آليات الرقابة الفاعلة والمتابعة وتنفيذ القوانين المتعلقة بالانتخابات يمكن اعتماد التوصيات التالية:

1. تعديل قانون الانتخابات بما يضمن عدالة التمثيل وتكافؤ الفرص حيث تكمن اهمية بناء النظام الانتخابي يحقق الشفافية والعدالة وتحويل العملية الانتخابية الى ممارسة ديمقراطية حرة.
2. ضرورة وجود قوانين صارمة لملاحقة المال السياسي لأن تأثيره السلبي في العملية الانتخابية لا يقل خطورة عن التزوير الورقي. وكذلك تشريع قانون حول السلاح المنفلت وتحريم استخدامه.
3. الردع القانوني ضروري لبناء الثقة بالعملية الانتخابية والردع لا يتحقق بوجود القوانين وحدها، بل بوجود ارادة تنفيذية مستقلة قادرة على تجاوز الضغوط بمختلف انواعها وتطبيق العقوبات.
4. تجريم استخدام الوظائف العامة في الدعاية الانتخابية واعتماد مراقبة مالية فاعلة تحدد سقفاً للإنفاق وتكشف مصادر التمويل.
5. حماية المرشحين والناشطين والمراقبين باعتماد آليات سريعة وفاعلة وتعزيز الامن في مراكز الاقتراع. وتوثيق واعداد قاعدة بيانات لحوادث الاعتداءات على المرشحين والمراقبين يتم اعلانها بشفافية اضافة الى تدريب المرشحين على كيفية التعامل مع التهديدات.
6. تعديل طريقة انتخاب مقاعد الكوتا بما يضمن تمثيلها للأقليات بصورة عادلة ومنع تدخل الاحزاب المتنفذة في التأثير عليها.
7. حصر انتخاب كوتا الأقليات بمواطنيها دون تدخل او مشاركة من القوميات الاخرى
8. حماية كوتا النساء، فبالرغم اهميتها كونها ضمانة لحضور المرأة في البرلمان لكنها لا تضمن استقلاليتها في القرار ولا حرية الاداء بسبب الهيمنة الحزبية الذكورية. تحقيق التمكين يتطلب توفير بيئة اجتماعية وسياسية داعمة تتيح للمرأة حرية الموقف واستقلالية الرأي داخل البرلمان وهذا يتطلب جهود منظمة تشارك فيها النساء وصياغات قانونية تؤمن الحقوق.
9. تفعيل وتعزيز التواصل والتنسيق والتعاون والشراكة بين الاجهزة والمؤسسات الرسمية، وخاصة المفوضية مع منظمات المجتمع المدني وشبكات المراقبة.
10. اعداد برامج مشتركة بين الاجهزة الحكومية المختصة ومفوضية الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني للتعريف بأهمية الانتخابات ودور المواطنين فيها ونشر الثقافة الانتخابية وسبل مكافحة التزوير والخداع والتضليل.

ملحق

تقرير مراقبة الحملات الانتخابية وخطاب الكراهية والعنف في انتخاب مجلس النواب

نجاح إجرائي في بيئة تنافسية قلقة

مثلت انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2025 اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة ومؤسساتها على حماية المسار الديمقراطي. ومن منطلق الإنصاف والموضوعية، لا بد من الإقرار بأن العملية الانتخابية قد سجلت نجاحاً فنياً ولوجستياً ملحوظاً؛ فقد تمكنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من إدارة يوم الاقتراع بانسيابية عالية، ونجحت القوات الأمنية في تأمين آلاف المراكز الانتخابية، مما حال دون وقوع خروقات أمنية واسعة تعطل التصويت أو تؤدي إلى انهيار العملية برمتها. لقد أثبت العراق، مرة أخرى، قدرته على تنظيم استحقاق دستوري ضخم والحفاظ على التداول السلمي للسلطة كإطار عام للحكم.

ومع ذلك، فإن هذا "النجاح الهيكلي" لا ينبغي أن يحجب الرؤية عن "الشوائب الجوهرية" التي رافقت الحملات الانتخابية. إذ تُظهر بيانات الرصد الميداني أن التحدي لم يكن في "صندوق الاقتراع" بقدر ما كان في "بيئة التنافس" التي سبقته.

فالانتهاكات المرصودة — من استغلال لموارد الدولة، وخطاب كراهية، وحوادث عنف في مناطق محددة — لم تسقط العملية الانتخابية، لكنها وضعت "مبدأ تكافؤ الفرص" على المحك. إننا أمام مشهد معقد: انتخابات ناجحة إجرائياً، ولكنها مثقلة بانتهاكات تتطلب وقفة جادة لضمان أن تكون الديمقراطية العراقية ليست مجرد "إجراء" يتم في يوم واحد، بل "ثقافة وممارسة" تُحترم فيها القواعد طيلة فترة التنافس.

هذا التقرير لا يهدف للتقليل من المنجز المتحقق، بل يسعى لتسليط الضوء على الثغرات التي استغلتها بعض الأطراف، لغرض معالجتها وتحصين التجارب الانتخابية القادمة.

منهجية التقرير

يعتمد هذا التقرير على قاعدة بيانات حصرية تم جمعها عبر استمارات رصد ميدانية ومراقبة إلكترونية. تتألف عينة البيانات من 2,166 استمارة تم تدقيقها ومعالجتها. تغطي البيانات الفترة الزمنية للحملة الانتخابية وتشمل كافة المحافظات العراقية (18 محافظة) بنسب متفاوتة تعتمد على كثافة الرصد والنشاط الانتخابي.

منهجية التحليل

تم اتباع المنهجية التالية في إعداد هذا التقرير الموسع:

1. التدقيق الرقمي: عزل الاستمارات غير المكتملة، وتوحيد مسميات المحافظات والكيانات.
2. التحليل الكمي : حساب التكرارات والنسب المئوية لكل نوع من أنواع الانتهاكات وتوزيعها الجغرافي.
3. التحليل النوعي: تحليل الحقول المفتوحة (مثل: تفاصيل الحادثة)، لاستخراج أنماط السلوك، أسماء الكيانات المتكررة، والأساليب المبتكرة في التحايل على القانون.
4. التقاطع: ربط نوع الانتهاك بالمحافظة وبالجهة المرتكبة (حزب/مرشح مستقل/موظف دولة).

2. الخارطة الديموغرافية للرصد (توزيع العينة)

قبل الدخول في تفاصيل الانتهاكات، يجب فهم "أين كانت عيون المراقبين؟". يظهر توزيع الاستمارات تركيزاً عالياً في محافظات محددة، مما يعكس إما نشاطاً انتخابياً محموماً أو نشاطاً مكثفاً لشبكات المراقبة.

جدول توزيع الاستمارات حسب المحافظة (بالترتيب التنازلي):

ت	المحافظة	عدد الاستمارات	النسبة المئوية التقريبية	التصنيف حسب كثافة الرصد
1	البصرة	703	%32.5	كثافة عالية جداً
2	أربيل	218	%10.0	كثافة عالية
3	نينوى	191	%8.8	كثافة عالية
4	بغداد	144	%6.6	كثافة متوسطة
5	السليمانية	134	%6.1	كثافة متوسطة
6	ميسان	126	%5.8	كثافة متوسطة
7	ديالى	94	%4.3	كثافة متوسطة

8	المثنى	82	%3.7	كثافة مقبولة
9	الأنبار	77	%3.5	كثافة مقبولة
10	دهوك	74	%3.4	كثافة مقبولة
11	كركوك	61	%2.8	كثافة منخفضة
12	صلاح الدين	60	%2.7	كثافة منخفضة
13	بابل	58	%2.6	كثافة منخفضة
14	الديوانية	54	%2.4	كثافة منخفضة
15	كربلاء	40	%1.8	كثافة منخفضة
16	ذي قار	29	%1.3	كثافة محدودة
17	النجف	11	%0.5	كثافة محدودة
18	واسط	10	%0.4	كثافة محدودة

تحليل المؤشر الديموغرافي:

نلاحظ أن البصرة وحدها تشكل ثلث البيانات، مما يعني أن أي تحليل عام للعراق سيتأثر بشدة بما يحدث في البصرة. لذا، في الأجزاء القادمة من التقرير، سنقوم بفصل البصرة وتحليلها كحالة دراسية مستقلة لضمان عدم طغيان أرقامها على بقية المحافظات. في المقابل، محافظات "الفرات الأوسط" (كربلاء، النجف، بابل) ظهرت بتمثيل منخفض.

المشهد العام للانتهاكات

بناءً على المسح الشامل للبيانات، تم تصنيف الانتهاكات إلى فئات رئيسية:

الترتيب الهرمي للمخالفات (الأكثر شيوعاً إلى الأقل)

1. المركز الأول: استغلال الدولة
   - العدد: 430 حالة.
   - الوصف: يشمل استخدام السيارات الحكومية، إجبار الموظفين على الترويج، استخدام المباني الحكومية، وتجيير المشاريع الخدمية (تبليط، محولات كهرباء) لصالح مرشحين.
   - الدلالة: هذا هو المؤشر الأخطر، حيث يشير إلى عدم الفصل بين "الحزب " و"الدولة".
2. المركز الثاني: العنف المادي ضد الدعاية

- العدد: 424 حالة (تقريباً مساوٍ للمركز الأول).
- الوصف: تمزيق البوسترات، حرق اللافتات، إسقاط اللوحات الإعلانية.
- الدلالة: يشير إلى احتقان ميداني شديد . التنافس هنا صفري؛ إما أنا أو لا أحد.

3. المركز الثالث: خرق الصمت الانتخابي
   - العدد: 173 حالة.
   - الوصف: استمرار الدعاية حتى يوم الاقتراع، أو قرب المراكز الانتخابية.
4. المركز الرابع: المال السياسي
   - العدد: 148 حالة.
   - الوصف: توزيع أموال نقدية، كروت شحن، سلات غذائية، وعود بالتعيين.
   - ملاحظة: هذا الرقم هو فقط ما تم رصده "بالعين المجردة"، والرقم المخفي غالباً ما يكون أضعاف ذلك نظراً لسرية هذه العمليات.
5. المركز الخامس: استغلال الرموز الرسمية
   - العدد: 100 حالة.
   - الوصف: وضع شعار الجمهورية، صور الزعماء الرسميين، أو الرتب العسكرية في الدعاية.

نظرة أولية على "الأنماط السلوكية": رصدنا ثلاثة أنماط سلوكية غريبة طرأت على هذه الانتخابات مقارنة بسابقاتها:

1. عسكرة الدعاية: رصد حالات متعددة لظهور مرشحين بزي عسكري أو بحماية عسكرية مفرطة، واستخدام مفردات التهديد والوعيد في الخطاب.
2. الرشوة الرقمية: الانتقال من توزيع الأموال في الظرف المغلق إلى توزيع "أرصدة الهواتف" وإنشاء "مجموعات واتساب" مدفوعة الأجر، وهو ما ظهر بوضوح في بيانات محافظات الجنوب.
3. حرب الأرصفة: المنافسة لم تعد على الأصوات فقط، بل على "الحيز المكاني". الاستمارات مليئة بشكاوى حول احتلال الأرصفة والجزرات الوسطية بالكامل، مما حول الدعاية من وسيلة تعريف إلى مصدر إزعاج عام.

الملخص التنفيذي

يستند هذا التقرير إلى تحليل كمي ونوعي لـ 2,166 استمارة رصد ميداني، غطت 18 محافظة عراقية. يكشف التحليل عن انحرافات جوهرية في معايير "النزاهة" و"تكافؤ الفرص"، حيث تحولت إمكانيات الدولة ومواردها إلى أدوات رئيسية في الحملات الانتخابية، متزامنة مع تصاعد ملحوظ في العنف المادي والرقمي.

2. أبرز المؤشرات الإحصائية

- بؤرة الرصد: تصدرت محافظة البصرة المشهد بـ (32.5%) من إجمالي البيانات، تليها أربيل (10%) و نينوى (8.8%).
- الهيمنة المؤسسية: احتلت مخالفة "استغلال موارد الدولة" المرتبة الأولى بـ 430 حالة (19.8%)، مما يشير إلى غياب الفصل بين الحزب والسلطة.
- العنف الميداني: جاء "الاعتداء على الدعاية" بالمرتبة الثانية بـ 424 حالة، مما يعكس بيئة تنافس عدائية.
- المال السياسي: تم رصد 148 حالة شراء أصوات مؤكدة، مع ملاحظة تحولها نحو الأساليب الرقمية.

3. التحليل الجيوسياسي للانتهاكات

أظهرت البيانات أن خارطة الانتهاكات تختلف باختلاف الجغرافيا السياسية:

- إقليم كردستان: الانتهاك الأبرز هو "استغلال المؤسسات" (مدارس، جامعات، مشاريع حكومية) لصالح الأحزاب الحاكمة، مع تضييق أمني على المنافسين.
- الجنوب (البصرة وميسان): الانتهاك الأبرز هو "صراع الشارع" (تمزيق الصور، استخدام السلاح، وحرق المقرات)، بالإضافة إلى شراء الأصوات المنظم عبر تطبيقات التواصل.
- المناطق الغربية (الأنبار وصلاح الدين): الانتهاك الأبرز هو "الصراع المسلح والعشائري"، حيث تم توثيق استخدام الرصاص الحي في النزاعات الانتخابية.

4. الظواهر المستجدة والخطيرة

1. الرشوة الرقمية: الانتقال من توزيع "البطانيات" إلى توزيع "كروت الرصيد" وإنشاء "مجموعات واتساب" لجمع الهويات مقابل المال، مما يصعب تعقبه.
2. عسكرة الدعاية: استخدام أسلحة ثقيلة (صاروخ قاذفة في ميسان) ورصاص حي (صلاح الدين) لحسم التنافس الانتخابي.
3. التوظيف الوهمي: استغلال حاجة الشباب عبر توزيع "استمارات تعيين" غير حقيقية داخل المقرات الانتخابية.

5. التقييم وفق المعايير الدولية:

بمقارنة النتائج مع المعايير الدولية لنزاهة الانتخابات:

- حيادية الدولة: (فشل) - موارد الدولة مُسخرة للمرشحين التنفيذيين.
- أمن الانتخابات: (هش) - وجود سلاح منفلت واعتداءات جسدية متكررة.
- نزاهة الصوت: (منتهكة) - بيع الأصوات أصبح ممارسة علنية وشبه مقبولة اجتماعياً.

الاحصائيات والبيانات

جدول الإحصائيات الرقمية للمخالفات

يوضح هذا الجدول أبرز الانتهاكات التي تصدرت المشهد في كل محافظة:

المحافظة	عدد الاستمارات	المخالفة رقم(1)	المخالفة رقم(2)	المخالفة رقم(3)
أربيل	218	**استغلال مؤسسات الدولة (88 حالة)**	استعمال الرموز الرسمية (26)	الدعاية يوم الصمت (21)
نينوى	191	**الاعتداء على الدعاية/تمزيق (46 حالة)**	استغلال مؤسسات الدولة(33)	**شراء الأصوات (28 حالة)**
السليمانية	134	**استغلال مؤسسات الدولة (41 حالة)**	الاعتداء على الدعاية(38)	الدعاية يوم الصمت (15)
دهوك	74	**استغلال مؤسسات الدولة (29 حالة)**	الاعتداء على الدعاية(18)	الدعاية يوم الصمت (13)

الأدلة النصية الدقيقة (تفاصيل الحوادث من واقع الاستمارات)

أولاً: محافظة أربيل

تميزت أربيل بتداخل الحزب مع الحكومة، وأبرز الشهادات الموثقة هي:

- **استغلال الفعاليات العالمية :**تم رصد استغلال حدث **(TEDx)**العالمي من قبل مسؤول رفيع في حكومة الإقليم لتمرير رسائل انتخابية للحزب الحاكم، مدعياً أن "الناس يعرفون من يخدمهم."
- **قطع الطرق العامة :**توثيق إغلاق طريق (مصيف صلاح الدين - أربيل) لوضع لوحة إعلانية ضخمة، مما تسبب بعرقلة السير، وتكرر الأمر أمام وزارة البيشمركة.
- **العنف المسلح :**تسجيل حادثة **إطلاق نار** وشجار بالأيدي في حفل انتخابي.

ثانياً: محافظة نينوى

نينوى كانت ساحة للرشوة المبتكرة وحرب التمزيق:

- **الرشوة الرياضية :**مرشح قام بتوزيع **2500بطاقة مجانية** لمباراة نادي زاخو كجزء من دعايته الانتخابية.
- **الرشوة المدرسية :**توزيع حقائب مدرسية تحمل صور مرشحين على الطلاب.
- **استغلال الجسور :**مرشح استغل جسور المشاة وعبور المركبات لتعليق صور عملاقة، مما تسبب في إحدى الحالات بوقوع **حادث مروري** نتيجة تشتيت انتباه السائقين.
- **المبادرة المدنية :**مرشحة أعلنت عن مبادرة "زراعة شجرة مقابل كل لافتة يتم تمزيقها" بعد تعرض 30 من لافتاتها للتخريب.

ثالثاً: محافظة السليمانية

الصراع هنا سياسي وإعلامي بامتياز:

- **حرب اللافتات المنظمة :**رصد قيام فرق بإزالة ملصقات ووضع ملصقاتهم مكانها فوراً.
- **قمع الإعلام) حادثة :** وثق الراصدون تدخل القوات الأمنية لمنع بث برنامج حواري على قناةNRT ، مع تهديد صريح بإغلاق القناة إذا تم البث.
- **الدعاية الغامضة :**مرشح وضع ملصقات بعنوان "هي نفسها البدر" دون ذكر اسمه، مما أثار الجدل والشكوك قبل أن يتبين أنه تكتيك دعائي.

رابعاً: محافظة دهوك

سيطرة الحزب الواحد وتواطؤ الأمن:

1. **غياب الحيادية الأمنية :**تم توثيق اعتداء أنصار الحزب على دعاية **أمام أنظار رجل الشرطة** الذي لم يتدخل لمنعهم.
2. **الخطاب العشائري ضد النساء :**رصد خطاب في تجمع عشائري يدعو لعدم التصويت للمرأة وحصر الأصوات بمرشح العشيرة الذكر .
3. **استغلال المدارس :**رصد دعاية وتوزيع كروت انتخابية مدارس

"تظهر بيانات محافظات الإقليم نمطاً من **الهيمنة المؤسسية**، حيث لا يكتفي الحزب الحاكم بالدعاية التقليدية، بل يسخر الأجهزة الأمنية، المدارس، والفعاليات العامة لصالحه، مع وجود تضييق ممنهج على المنافسين وتكميم للأفواه الإعلامية أو تجاهل أمني للاعتداءات "

نينوى:

- الاعتداء على دعاية الآخرين: 46
- استغلال مؤسسات الدولة: 33
- شراء/تأثير على الأصوات: 28
- الدعاية في فترة الصمت/يوم الاقتراع: 14
- استعمال الرموز الرسمية: 10

السليمانية:

- استغلال مؤسسات الدولة: 41
- الاعتداء على دعاية الآخرين: 38
- الدعاية في فترة الصمت/يوم الاقتراع: 15
- استعمال الرموز الرسمية: 6
- الدعاية المبكرة: 3

دهوك :

- استغلال مؤسسات الدولة: 29
- الاعتداء على دعاية الآخرين: 18
- الدعاية في فترة الصمت/يوم الاقتراع: 13
- شراء/تأثير على الأصوات: 8
- استعمال الرموز الرسمية: 6

تختلف بيئة الرصد الانتخابي في محافظات الإقليم (أربيل، السليمانية، دهوك) ونينوى جذرياً عن بقية العراق. أظهرت البيانات أننا أمام "صراع أقطاب" واضح المعالم، حيث تتحول مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية إلى أدوات مباشرة في الصراع.

1. محافظة أربيل: مركز السلطة واستعراض النفوذ

سجلت أربيل المرتبة الثانية وطنياً في عدد الاستمارات (218 استمارة)، لكنها تتصدر العراق في نسبة "استغلال مؤسسات الدولة" مقارنة بإجمالي المخالفات.

أ. تشريح الانتهاكات بالأرقام

- استغلال مؤسسات الدولة: 88 حالة (الأعلى في القائمة).
- خطاب الكراهية والتشهير : 32 حالة.
- استعمال الرموز الرسمية: 26 حالة.

ب. ديناميكية المخالفات (تحليل نوعي)

كشفت عن تداخل تام بين الحزب والسلطة:

- التوظيف السياسي للفعاليات العامة: مما يعد خرقاً لمبدأ حيادية الفعاليات الثقافية.
- قطع الطرق: رصدت حالات متعددة لإغلاق طرق حيوية (مثل طريق مصيف صلاح الدين) لوضع لوحات إعلانية ضخمة لمرشحين محددين، مما يعكس شعوراً بـ "امتلاك الفضاء العام".

2. محافظة نينوى: ساحة المعركة المفتوحة

نينوى هي المحافظة الأكثر تعقيداً، حيث تتصارع فيها قوى سنية، كردية، وفصائل شيعية. البيانات تظهر تحولها إلى "سوق مفتوح" لشراء الأصوات.

أ. تشريح الانتهاكات

- حرب اللافتات: 46 حالة (الأعلى في المحافظة).
- استغلال الدولة: 33 حالة.
- شراء الأصوات: 28 حالة (مؤشر خطير جداً).

ب. أساليب "الرشوة المقنعة"

أظهرت البيانات ابتكار أساليب جديدة لشراء الأصوات تتجاوز المال النقدي:

- توزيع بطاقات كرة القدم:
- الحقائب المدرسية: توزيع حقائب مدرسية تحمل أسماء مرشحين.
- استغلال البنية التحتية:

ج. "مبادرة شجر": الرد المدني على التخريب

في سابقة لافتة، وثق التقرير رد فعل إيجابي من مرشحة تعرضت 30 من لافتاتها للتمزيق. بدلاً من الرد بالمثل، أعلنت عن حملة لزراعة شجرة مقابل كل لافتة ممزقة، وهو سلوك نادر يعكس نضجاً في التعامل مع العنف الانتخابي.

3. محافظة السليمانية: حرب الإقصاء

تتميز السليمانية بطابع صدامي حاد بين "السلطة التقليدية" و"المعارضة الصاعدة".

أ. أبرز الظواهر

- الإحلال القسري للدعاية: تم رصد استراتيجية منهجية حيث تقوم فرق بإزالة فلكسات ووضع صور مرشحيها مكانها فوراً، في رسالة رمزية للسيطرة على الأرض.
- قمع الإعلام: وثق المراقبون حادثة خطيرة لتدخل القوات الأمنية لمنع بث برنامج حواري، مع تهديد صريح بإغلاق القناة، مما يمثل انتهاكاً جسيماً لحرية الإعلام الانتخابي.
- الغموض المتعمد: رصدت حالة لمرشح وضع ملصقات غامضة تحمل شعاراً دون ذكر اسمه الصريح في البداية، في تكتيك دعائي مثير للجدل.

4. محافظة دهوك: القبضة الحديدية

دهوك هي الأقل صخباً إعلامياً، لكن البيانات تشير إلى سيطرة شبه تامة للحزب الحاكم مع تهميش منهجي للمنافسين.

أ. أدلة السيطرة

- التواطؤ الأمني: تم توثيق حالة اعتداء على دعاية الأحزاب المعارضة أمام أنظار رجل الشرطة الذي لم يحرك ساكناً. هذه الشهادة الموثقة تؤكد غياب الحيادية لدى الأجهزة الأمنية المحلية.
- التمييز ضد النساء: في حادثة ذات دلالة اجتماعية، تم رصد خطاب عشائري يحرض ضد التصويت للنساء، ويدعو لحصر الأصوات بمرشح العشيرة الذكر، مما يعكس التحديات التي تواجهها المرأة في المناطق ذات الطابع العشائري.
- انتهاك المدارس: استخدام بعض المدارس كساحات للدعاية وتوزيع الكروت الانتخابية.

يكشف تحليل محافظات الشمال عن تباين واضح في "تكتيكات الهيمنة":

1. أربيل ودهوك: الهيمنة عبر "مؤسسات الدولة" والأجهزة الأمنية.
2. السليمانية: الهيمنة عبر "تكميم الأفواه" وحرب الإعلام.
3. نينوى: الهيمنة عبر "المال" وشراء الذمم في بيئة فوضوية.

بغداد والجنوب والغربية

1.جدول الإحصائيات الرقمية للمخالفات (حسب المحافظة)

يلخص هذا الجدول طبيعة "المعركة الانتخابية" في كل محافظة:

المحافظة	عدد الاستمارات	المخالفة الأبرز (المرتبة 1)	المخالفة الأبرز (المرتبة 2)	ملاحظة خاصة
بغداد	144	**استغلال مؤسسات الدولة (88)**	الاعتداء على الدعاية (23)	فوضى إدارية
البصرة	703	**الاعتداء على الدعاية/تمزيق (68)**	الدعاية يوم الصمت (20)	مال سياسي رقمي
ميسان	126	**الاعتداء على الدعاية(52)**	شراء الأصوات(14)	عنف مسلح ثقيل
الأنبار	77	**شراء الأصوات(21)**	الاعتداء على الدعاية (13)	اغتيالات
صلاح الدين	60	**استغلال مؤسسات الدولة (29)**	الاعتداء على الدعاية (15)	اشتباكات عشائرية

الأدلة النصية وتفاصيل الحوادث (من واقع الرصد الميداني)

أولاً: العاصمة بغداد

بغداد عانت من تحول مؤسساتها وشوارعها إلى ملكية خاصة للمرشحين:

- **استباحة المؤسسات الحكومية :**تم رصد تعليق لافتات ضخمة لمرشحين أمام وعلى أسوار مستشفيات حكومية.
- **شلل مروري متعمد :**شكاوى متكررة من وضع لوحات إعلانية في "الجزرات الوسطية" وعند التقاطعات بشكل يحجب الرؤية ويعيق حركة السير.
- **حراك المقاطعة :**رصد ظاهرة سياسية في **مدينة الصدر**، حيث قامت مجاميع بتعليق يافطات على أعمدة الشوارع تدعو صراحة لـ "رفض المشاركة في الانتخابات."
- **العنف الخدمي :**حادثة في منطقة (الرضوانية) بسبب خلاف حول "مشروع مد أنابيب"، مما يظهر استخدام الخدمات للابتزاز.

ثانياً: محافظة البصرة (الفساد الرقمي)

البصرة كشفت عن الوجه الحديث لشراء الأصوات:

- **كابينة الواتساب:** تم كشف مجموعة واتساب نسائية تدار لشراء الأصوات. تطلب المشرفة من النساء جلب صور "الهوية الوطنية" وبطاقة الناخب للعائلة مقابل **100ألف دينار** للصوت الواحد، مع توجيه إهانات للعضوات غير النشطات.
- **تورط الإعلام الرسمي :**رصد موظف في "شبكة الإعلام العراقي" (قناة الدولة) يستغل منصبه للترويج لمرشحين عبر منصات التواصل.
- **حرب التمزيق :**البصرة سجلت الرقم الأعلى وطنياً في تمزيق الصور (68 حالة)، مما يعكس حدة الصراع بين الكتل الشيعية هناك.

ثالثاً: محافظة ميسان (منطقة عنف)

ميسان هي الأخطر أمنياً وفق البيانات:

- **استخدام السلاح الثقيل :**حادثة مرعبة تمثلت باستهداف منزل مرشح في حي الخليج بـ **صاروخ قاذفة**، مما استدعى تدخل قائد العمليات.
- **إطلاق النار على المقرات :**هجمات بالرصاص الحي استهدفت مكاتب تابعة لأحزاب.
- **استهداف النساء :**حملات تشهير واسعة طالت المرشحات، والطعن في شهاداتهن الدراسية دون أدلة.

رابعاً: المحافظات الغربية (الأنبار وصلاح الدين)

الصراع هنا عشائري ومسلح:

- **سوق الأصوات العلني :**الأنبار سجلت أعلى معدل لـ "شراء الأصوات" (21 حالة)، مع تقارير عن أشخاص يعرضون أصواتهم للبيع علناً على فيسبوك.
- **معركة الشرقاط (صلاح الدين) :**هجوم مسلح على مؤتمر انتخابي لمرشح منافس، تخلله إطلاق رصاص حي وفوضى عارمة.
- **الاغتيالات :**إشارة واضحة في البيانات لاغتيال المرشح (صفاء المشهداني) في حزام بغداد/الأنبار، مما ألقى بظلال الرعب على المرشحين المستقلين.
- **قطع الطرق :**عشيرة تقوم بقطع الطريق على موكب رئيس البرلمان السابق (الحلبوسي) احتجاجاً على اعتداء حمايته على أحد أبنائهم.

خلاصة تحليل (الوسط والجنوب) للتقرير:

"تختلف خريطة الانتهاكات في الوسط والجنوب عنها في الشمال؛ فهنا نشهد **عسكرة للدعاية** وصلت حد استخدام الصواريخ في ميسان، و **مأسسة للرشوة** عبر مجموعات الواتساب في البصرة. كما أن بغداد تبدو

عاجزة تماماً عن حماية فضائها العام من تجاوزات المرشحين الذين احتلوا الأرصفة والمستشفيات بدعاياتهم".

البصرة:

- الاعتداء على دعاية الآخرين: 68
- الدعاية في فترة الصمت/يوم الاقتراع: 20
- استغلال مؤسسات الدولة: 14
- شراء/تأثير على الأصوات: 11
- استعمال الرموز الرسمية: 5

ميسان:

- الاعتداء على دعاية الآخرين: 52
- شراء/تأثير على الأصوات: 14
- استغلال مؤسسات الدولة: 8
- الدعاية في فترة الصمت/يوم الاقتراع: 8

ذي قار

- الاعتداء على دعاية الآخرين: 2
- استغلال مؤسسات الدولة: 1
- شراء/تأثير على الأصوات: 1
- الدعاية في فترة الصمت/يوم الاقتراع: 1

الانبار:

- شراء/تأثير على الأصوات: 21
- الاعتداء على دعاية الآخرين: 13

- استغلال مؤسسات الدولة: 10
- الدعاية في فترة الصمت/يوم الاقتراع: 8
- الحادثة الاعتداء الجسدي على تجمع/مقر: 4

صلاح الدين:

- استغلال مؤسسات الدولة: 29
- الاعتداء على دعاية الآخرين: 15
- شراء/تأثير على الأصوات: 7
- استعمال الرموز الرسمية: 3
- استغلال دور العبادة: 3

تختلف طبيعة الانتهاكات في بغداد والجنوب عنها في الشمال. هنا، لا يتعلق الأمر فقط بالهيمنة السياسية، بل بـ "صراع وجود" بين تيارات شيعية متنافسة (الإطار التنسيقي vs أطراف أخرى)، وصراع سني-سني محتدم في الغربية، ينزلق في كثير من الأحيان إلى عنف مسلح مباشر.

جدول أنواع المخالفات (ماذا حدث؟)

ترتيب الانتهاكات حسب شيوعها في عموم العراق:

ت	نوع المخالفة المرصودة	العدد	النسبة
1	**استغلال مؤسسات الدولة** (مركبات، مباني، موظفين)	**430**	**%19.8**
2	**الاعتداء على دعاية الآخرين** (تمزيق، تخريب)	**424**	**%19.5**
3	**خطاب الكراهية والتشهير** (بند 2.2)	245	%11.3
4	**خرق الصمت الانتخابي** (الدعاية يوم الاقتراع)	173	%8.0
5	**شراء الأصوات** (المال السياسي)	148	%6.8
6	**استعمال الرموز الرسمية**	100	%4.6
7	**الدعاية المبكرة**	45	%2.1
8	**الاعتداء الجسدي** (على مرشح أو فريق)	41	%1.9

"بصمة المحافظة"

المخالفات "الأكثر تكراراً" في المحافظات الساخنة:

1. محافظة أربيل:

- الخروقات البارزة: **استغلال الدولة (88 حالة)**، استعمال الرموز الرسمية (26)، خرق الصمت (21).
- *النمط:* هيمنة حزبية باستخدام أدوات السلطة.

2. محافظة البصرة:

- الخروقات البارزة: **تمزيق الدعاية (68 حالة)**، خرق الصمت (20)، استغلال الدولة (14).
- *النمط:* صراع شوارع وتنافس دعائي حاد.

3. محافظة بغداد:

- الخروقات البارزة: **استغلال الدولة (88 حالة)**، الاعتداء على الدعاية (23).
- *النمط:* فوضى إدارية وتجاوز على الممتلكات العامة.

4. محافظة نينوى:

- الخروقات البارزة: **تمزيق الدعاية (46 حالة)**، استغلال الدولة (33)، **شراء الأصوات (28)**.
- *النمط:* بيئة تنافسية شرسة تعتمد على المال والتخريب.

5. محافظة ميسان:

- الخروقات البارزة: **تمزيق الدعاية (52 حالة)**، شراء الأصوات (14).
- *النمط:* عنف متبادل بين كتل محددة.

رابعاً: جدول آليات "استغلال الدولة"

كيف تم توظيف موارد الدولة؟ (نتائج تحليل النصوص):

المؤسسة المستغلة	التفاصيل المستخرجة من النصوص	العدد المرصود
البلديات والخدمات	استخدام "شفل"، سيارات البلدية، سيارات النفايات، التبليط لأغراض انتخابية.	**79**

التعليم	استغلال المدارس، الجامعات، الكليات، إجبار الطلاب، مديريات التربية.	**31**
المباني الحكومية	استغلال دوائر الدولة، الوزارات، المستشفيات، القائممقاميات.	**26**
المؤسسات الدينية	استغلال الجوامع، الحسينيات، الوقف (للدعاية السياسية).	**20**

خامسًا: جدول آليات "شراء الأصوات"

كيف تم شراء الذمم؟

وسيلة الرشوة	الوصف	العدد المرصود
النقد المباشر	توزيع أموال (بالدينار أو الدولار) بشكل مباشر للناخب.	**50**
بطاقات الرصيد	توزيع كروت شحن (آسيا/زين) علناً أو سراً.	**9**
المواد العينية	توزيع سلات غذائية، مدافئ (صوبات)، بطانيات، هدايا.	**7**
التوظيف	وعود بالتعيين، توزيع استمارات عقود وهمية.	**6**

سادساً: جدول الحوادث الأمنية الخطيرة

الحالات التي تجاوزت "المخالفة" إلى "الجريمة الجنائية":

المحافظة	نوع الحادث	الوصف المختصر
ميسان	قصف صاروخي	استهداف منزل مرشح بصاروخ قاذفة (RBG).
صلاح الدين	إطلاق نار	هجوم مسلح على مؤتمر انتخابي في الشرقاط.
بغداد/الأنبار	اغتيال	إشارة لعملية اغتيال المرشح (صفاء المشهداني).
كركوك	تهديد	إطلاق نار من مسدس داخل حفل انتخابي.
بابل	إصابة	سقوط لوحة إعلانية تسبب بكسر جمجمة لمواطن.

تشريح المال السياسي وانتهاكات الدولة

1. استغلال الدولة: من "الخدمة العامة" إلى "الدعاية الخاصة"

لم يكن استغلال الدولة مجرد حالات فردية، بل هو "نمط مؤسسي" في هذه الانتخابات. أظهر تحليل النصوص أن 55 حالة تتعلق مباشرة باستخدام آليات البلدية، و 36 حالة تتعلق بالمباني الحكومية، و 28 حالة تتعلق بالمؤسسات التعليمية.

أ. انتهاك الحرم الجامعي والمدرسي

المدارس والجامعات، التي يفترض أن تكون مناطق منزوعة السياسة، تحولت إلى ساحات تحشيد:

- استغلال الطلاب: إجبار أو توجيه إداري للطلاب للمشاركة.
- تم توثيق وضع إعلانات ضخمة ومواد دعائية على أبواب الجامعات والمدارس، مما يجعل المؤسسة التعليمية تبدو وكأنها راعية لمرشح معين.

ب. البلديات كشركات دعاية خاصة

- آليات الدولة: تكرر ذكر كلمات مثل "شفل"، "سيارة بلدية"، "تنظيف" في سياق الدعاية. تم استخدام سيارات البلدية لرفع لافتات المرشحين أو تنظيف ساحات التجمعات الانتخابية الخاصة بهم، وهو هدر صريح للمال العام.

2. سوق الأصوات: بورصة النقد والتعيينات الوهمية

الفساد المالي تطور من "توزيع البطانيات" التقليدي إلى أشكال أكثر تعقيداً.

أ. النقد المباشر

تم رصد 19 حالة موثقة لتوزيع أموال نقدية مباشرة. الأخطر هو ربط المال بـ "القسم": إجبار الناخب على القسم بالقرآن مقابل استلام المبلغ، لضمان التصويت وعدم التراجع.

ب. الرشوة الرقمية

- كروت الرصيد: ظاهرة "توزيع كارتات الرصيد" عادت بقوة، خاصة في نينوى ومحافظات الجنوب. إنها رشوة "نظيفة" وسهلة التوزيع ويصعب إثباتها مادياً.

ج. وهم التعيينات

- فخ التعيين: وثقت التقارير حالة لمرشح قام بدعوة الشباب بدعوى وجود "تعيينات في الحشد"، ليفاجأ الحضور بأنها ندوة انتخابية بحتة، وأن استمارات التعيين ما هي إلا طعم لجمع بيانات الناخبين. هذه الممارسة تعد استغلالاً بشعاً لحاجة الشباب للعمل.

تحليل العنف الانتخابي وحرب الدعاية

1. عسكرة الدعاية: عندما تتحدث الرصاصة

كشف البيانات عن 16 حالة تضمنت إشارات صريحة لأسلحة أو إصابات خطيرة، وهو رقم مرتفع لعملية ديمقراطية.

أ. استهداف المكاتب بالأسلحة النارية

- إطلاق نار في الأنبار: تم توثيق الاعتداء على اللوحات الدعائية لمرشح في الأنبار باستخدام "الطلقات النارية"، وليس مجرد التمزيق، مما يعكس رسالة تهديد واضحة.
- محاولة اغتيال في صلاح الدين: الحادثة الأخطر هو الهجوم المسلح في قضاء الشرقاط على مؤتمر انتخابي، والذي تضمن إطلاق عيارات نارية وتسبب في فوضى وتهديد للسلم الأهلي.

ب. حرب التمزيق

مع تسجيل 424 حالة اعتداء على الدعاية، نحن أمام حرب شوارع. اللافت هو التخصص الجغرافي:

- في رانية (السليمانية): تمزيق "أغلبية" الملصقات في الليلة الأولى للحملة، مما يشير إلى تنظيم مسبق وليس فعلاً عفوياً.
- في ميسان: تمزيق متبادل بين صور المرشحين، يعكس الانقسام الداخلي الحاد.

نستنتج من هذا التحليل المعمق أن البيئة الانتخابية في العراق تعاني من "تشوهات هيكلية":

1. دولة في خدمة المرشح: لم تعد أجهزة الدولة "محايدة"، بل أصبحت "شريكاً" في المخالفة (الجامعات، البلديات).
2. التطبيع مع العنف: استخدام الرصاص والقاذفات في النزاعات الانتخابية أصبح خبراً اعتيادياً لا يتبعه إجراء قضائي رادع (خاصة عندما يكون الجاني مرتبطاً بوزير أو مسؤول رفيع).
3. الابتزاز الاقتصادي: استغلال الفقر والبطالة عبر "استمارات التعيين الوهمية" هو الانتهاك الأخلاقي الأبرز في هذه الدورة.

قصص من الميدان

1. قصص من الميدان: الوجه الإنساني للأرقام

خلف كل رقم إحصائي قصة إنسانية تعكس واقع المجتمع العراقي وتفاعله مع الانتخابات. اخترنا لكم 4 قصص موثقة من استمارات الرصد تمثل "ألوان" الطيف الانتخابي المختلفة:

القصة الأولى: "طرد من العزاء" (المحاسبة الاجتماعية)

في محافظة واسط (الكوت)، وثق المراقبون مشهداً اجتماعياً بالغ الدلالة. حضر نائب سابق مجلس عزاء لتقديم الواجب واستغلال التجمع انتخابياً. لكن رد فعل الحاضرين وأهل المتوفى كان قوياً قاموا بطرده جماعياً من المجلس.

- الدلالة: تشير هذه القصة إلى نمو "الوعي العقابي" لدى المجتمع. الناخب لم يعد ينتظر صندوق الاقتراع ليعاقب السياسي، بل يمارس "العزل الاجتماعي" المباشر في المساحات العامة.

القصة الثانية: "شجرة بدل اللافتة" (المقاومة المدنية)

في نينوى، تعرضت مرشحة لحملة تخريب شرسة طالت 30 من لافتاتها. بدلاً من الرد بالعنف أو الشكوى التقليدية، أطلقت مبادرة: "مقابل كل لافتة تمزقونها، سأزرع شجرة".

- الدلالة: بارقة أمل نادرة. تعكس وجود مرشحين يحاولون تغيير قواعد اللعبة من "الصراع الصفري" إلى "التنافس البناء"، ومحاولة كسب التعاطف الشعبي عبر السلوك المدني المتحضر.

القصة الثالثة: "كابينة الواتساب" (الفساد المنظم)

في البصرة، كشفت إحدى الراصدات عن اختراق مجموعة "واتساب" نسائية تديرها ماكينة انتخابية. تُجبر النساء على جمع صور "البطاقات الوطنية" لعوائلهن مقابل 100 ألف دينار للصوت، وتتعرض العضوات للتوبيخ والإهانة من "المشرفة" إذا انخفض معدل التجميع.

- الدلالة: تحول الفساد إلى "عمل إداري" منظم. شراء الأصوات لم يعد يتم في الأزقة المظلمة، بل يدار عبر الهواتف الذكية بآليات أشبه بـ "التسويق الشبكي".

القصة الرابعة: "صاروخ في الحي السكني" (لغة السلاح)

في ميسان، استيقظ حي "الخليج" السكني على صوت انفجار مرعب. لم تكن عجلة مفخخة، بل "صاروخ قاذفة" استهدف منزل أحد المرشحين.

- الدلالة: عندما يُستخدم السلاح الثقيل في حي سكني لحسم تنافس انتخابي، فإننا نكون قد تجاوزنا مرحلة "الخروقات" إلى مرحلة "تهديد الأمن القومي".

الاستنتاجات

بناءً على تحليل 2,166 استمارة، نخلص إلى النتائج الاستراتيجية التالية:

1. الدولة "الطرف" لا الدولة "الحكم":

أخطر ما كشفه التقرير هو التورط المنهجي لمؤسسات الدولة (المسؤولون، الجامعات، المدارس، البلديات، الآليات) في الدعاية لصالح أحزاب السلطة. الحيادية الإدارية في العراق "شبه منعدمة".

2. جغرافية العنف:

الانتخابات ليست واحدة في كل العراق.

- الشمال: صراع مؤسسات ونفوذ .
- الجنوب: صراع وجود وكسر عظم.
- الغربية: صراع زعامة وعشائر.

3. تحول "شراء الذمم":

انتقل الفساد من "الرشوة الفردية" (إعطاء مال لناخب) إلى "الرشوة الجماعية" (تبليط شارع، محولة كهرباء، تعيينات وهمية)، مما يجعل الخزينة العامة هي من تمول فساد المرشحين، وليس أموالهم الخاصة.

4. العنف ضد المرأة:

المرشحات كن الحلقة الأضعف. تعرضن للتشهير الأخلاقي (الطعن في الشرف)، التشكيك في الشهادات، والاعتداء على صورهن بشكل يفوق أقرانهن الرجال بمراحل.

مقارنة النتائج مع المعايير الدولية

1. معيار "تكافؤ الفرص"

- المعيار الدولي:

ينص "إعلان كوبنهاغن" ومبادئ الأمم المتحدة على ضرورة فصل الدولة عن الحزب. يُحظر تماماً استخدام أي مورد عام (مباني، سيارات، موظفين) لصالح مرشح معين، لضمان أن المنافسة تعتمد على البرامج لا على إمكانيات الدولة.

- الواقع العراقي (من بيانات الرصد):
  - النتيجة: انتهاك جسيم ومنهجي.

- الأدلة: سجل التقرير 430 حالة استغلال لموارد الدولة (19.8% من إجمالي المخالفات). شملت استخدام الجامعات، المدارس ، وآليات البلدية وغيرها.
- الفجوة: العراق يفتقر تماماً لآليات "تحييد الإدارة العامة". هذا ينسف مبدأ تكافؤ الفرص من جذوره ويجعل المنافسة "شكلية".

2. معيار "حرية الناخب من الترهيب"

- المعيار الدولي:

يجب أن يمارس الناخب والمرشح حقوقهم في بيئة آمنة خالية من العنف الجسدي أو التهديد. العنف الانتخابي يعتبر "خطاً أحمر" يسقط شرعية العملية في مناطق حدوثه.

- الواقع العراقي (من بيانات الرصد):
  - النتيجة: بيئة "عالية الخطورة".
  - الأدلة: توثيق 16 حالة استخدام سلاح ناري أو سلاح ثقيل. بالإضافة إلى 424 حالة تخريب ممتلكات (حرب اللافتات).
  - الفجوة: المعايير الدولية لا تتسامح مع وجود "سلاح منفلت" في الحملات. في العراق، السلاح هو جزء من "أدوات التفاوض" الانتخابي، خاصة في مناطق النزاع.

3. معيار "سرية التصويت ونزاهته"

- المعيار الدولي:

يُجرم القانون الدولي "شراء الأصوات" ويعتبره فساداً سياسياً. يجب أن يكون صوت الناخب تعبيراً عن قناعته الحرة، وليس سلعة تباع وتشترى.

- الواقع العراقي (من بيانات الرصد):
  - النتيجة: تطبيع اجتماعي مع "الرشوة".
  - الأدلة: رصد 148 حالة شراء أصوات. الأخطر هو الانتقال من "الرشوة السرية" إلى "الرشوة العلنية" (مجموعات واتساب لجمع الهويات، توزيع كارتات الرصيد علناً أمام المراكز في نينوى).
  - الفجوة: الفجوة هنا ليست قانونية فقط بل أخلاقية ومؤسسية. تحول التصويت من "حق دستوري" إلى "صفقة تجارية" (صوتك مقابل كارت رصيد أو وعد بالتعيين)، مما يفرغ الانتخابات من معناها الديمقراطي.

4. معيار "حيادية الأجهزة الأمنية"

- المعيار الدولي:

يجب أن تكون القوات الأمنية على مسافة واحدة من الجميع، ووظيفتها حماية العملية لا المشاركة فيها.

- الواقع العراقي (من بيانات الرصد):
  - النتيجة: انحياز أمني (في مناطق محددة).
  - الأدلة:
    - في دهوك: الاعتداء على دعاية حزبية أمام أنظار الشرطة دون تدخل.
    - في صلاح الدين: اعتداء قوات أمنية على صحفيين يغطون الانتخابات.
    - في بغداد: استخدام الحمايات العسكرية لترهيب المنافسين.
  - الفجوة: الأجهزة الأمنية في المحافظات غالباً ما تخضع للنفوذ السياسي للمحافظ أو الحزب المسيطر، مما يجعلها طرفاً في النزاع بدلاً من أن تكون ضامناً للأمن.

5. معيار "حرية التعبير ونبذ الكراهية"

- المعيار الدولي:

حرية النقد مكفولة، لكن "خطاب الكراهية" والتشهير والتحريض على العنف محظور تماماً بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- الواقع العراقي (من بيانات الرصد):
  - النتيجة: فوضى رقمية وانفلات قيمي.
  - الأدلة: 245 حالة انتهاك ضمن بند خطاب الكراهية. شملت الطعن في شرف المرشحات (ميسان وواسط)، والتحريض الطائفي، وتخوين المنافسين.
  - الفجوة: لا توجد ضوابط فعالة على "الجيوش الإلكترونية". الفضاء الرقمي العراقي خلال الانتخابات هو ساحة "اغتيال معنوي" مفتوحة، خاصة ضد النساء والأقليات.

جدول الخلاصة: تقييم الالتزام

المجال	التقييم وفق البيانات	المسافة عن المعيار الدولي
حيادية الدولة	فشل	الدولة والمال العام جزء من الحملة بشكل علني.
أمن الانتخابات	ضعيف/هش	وجود تهديد مسلح وعنف مادي واسع النطاق.

نزاهة الصوت	منتهكة	شراء الأصوات ظاهرة شائعة ومنظمة إلكترونياً.
حرية الإعلام	متوسطة	توجد حرية، لكن يقابلها تضييق (حادثة NRT) واعتداءات.
مشاركة المرأة	بيئة طاردة	استهداف ممنهج وتنمر إلكتروني وتشيكك في الأهلية.

إن مقارنة بيانات الرصد (2025) مع المعايير الدولية تكشف أن العراق يمتلك "هيكل" انتخابات ديمقراطية (مفوضية، مراكز اقتراع، مرشحين)، لكنه يفتقر إلى "جوهر" الممارسة الديمقراطية المتمثل في العدالة.

الانتخابات في العراق، وفقاً لهذه البيانات، هي عملية "فنية ناجحة" (من حيث الإجراءات اللوجستية)، لكنها "سياسياً غير عادلة"؛ لأن المال العام والسلاح يرجحان كفة أحزاب السلطة قبل أن تبدأ المباراة حتى.

التوصيات

التوصيات الاستراتيجية

لضمان نزاهة الانتخابات مستقبلاً، نضع هذه التوصيات أمام صناع القرار، المفوضية العليا، والمجتمع الدولي:

أ. توصيات قانونية وإجرائية (للمفوضية والقضاء)

1. تجريم "التعيينات الانتخابية": إصدار تشريع يعتبر توزيع "استمارات التعيين" أو "وعود الرعاية الاجتماعية" خلال الحملة جريمة احتيال وتزوير، تؤدي لشطب المرشح فوراً.
2. عقوبة "استغلال النفوذ": تفعيل المادة الحكمية التي تعاقب أي موظف حكومي (مدير مدرسة، رئيس جامعة، مدير دائرة) يثبت سماحه بدعاية انتخابية داخل مؤسسته بالعزل الوظيفي.

ب. توصيات أمنية (للأجهزة الأمنية)

3. حماية الفضاء العام: اعتبار "تمزيق اللافتات" جريمة إتلاف ممتلكات، ونشر دوريات خاصة في المناطق الساخنة لمنع حرب الشوارع.

ج. توصيات رقمية (للرقابة)

5. فرق الرصد السيبراني: تشكيل فرق مشتركة (أمن وطني + مفوضية) لاختراق ومراقبة "مجموعات شراء الأصوات" على منصات التواصل ومعاقبة القائمين عليها.

خاتمة التقرير

إن هذا التقرير، بحجمه وتفاصيله، هو جرس إنذار. البيانات لا تكذب، وهي تقول بوضوح: العملية الانتخابية في العراق حيوية وديناميكية، لكنها مثقلة بانتهاكات تكاد تفرغها من محتواها الديمقراطي. الإصلاح لا يبدأ بيوم الاقتراع، بل بضبط "بيئة المنافسة" قبل أشهر من الانتخابات، وتحرير الدولة من قبضة الأطراف المؤثرة.

ملحق / الجداول

الجدول رقم (1): التوزيع الجغرافي لعينة الرصد (حسب المحافظة)

يظهر هذا الجدول كثافة الرصد والنشاط الانتخابي، حيث تتصدر البصرة القائمة بفارق كبير.

ت	المحافظة	عدد الاستمارات	النسبة المئوية من العينة
1	البصرة	703	%32.4
2	أربيل	218	%10.1
3	نينوى	191	%8.8
4	بغداد	144	%6.6
5	السليمانية	134	%6.2
6	ميسان	126	%5.8
7	ديالى	94	%4.3
8	المثنى	82	%3.8
9	الأنبار	77	%3.6
10	دهوك	74	%3.4
11	كركوك	61	%2.8
12	صلاح الدين	60	%2.8
13	بابل	58	%2.7
14	الديوانية	54	%2.5
15	كربلاء	40	%1.8
16	واسط	17	%0.8
17	حلبجة	13	%0.6
18	ذي قار	12	%0.6
19	النجف	11	%0.5
-	المجموع الكلي	2166	%100

الجدول رقم (2): التكرار النسبي لأنواع المخالفات

يوضح هذا الجدول ترتيب المخالفات من الأكثر شيوعاً إلى الأقل. لاحظ أن "استغلال الدولة" و"الاعتداء على الدعاية" يشكلان معاً 40% من المشهد.

نوع المخالفة	العدد الكلي للحالات	النسبة المئوية
استغلال مؤسسات الدولة	430	%19.8
الاعتداء على دعاية الآخرين (تمزيق/تخريب)	424	%19.5
مخالفات خطاب الكراهية (2.2)	245	%11.3
الدعاية في فترة الصمت/يوم الاقتراع	173	%8.0
شراء/تأثير على الأصوات (المال السياسي)	148	%6.8
استعمال الرموز الرسمية للدولة	100	%4.6
الدعاية المبكرة	45	%2.1
الاعتداء الجسدي على مرشح/فريق حملة	41	%1.9
استغلال دور العبادة	22	%1.0
منع الوصول للاقتراع	4	%0.2

الجدول رقم (3): المصفوفة الجغرافية للمخالفات (Top Violations by Gov)

هذا الجدول هو الأهم لتحليل "بصمة المحافظة"، حيث يظهر نوع المخالفة الطاغي في كل منطقة.

المحافظة	استغلال الدولة	الاعتداء على الدعاية	شراء الأصوات	استعمال الرموز
أربيل	88 (الأعلى)	11	3	26
بغداد	88 (الأعلى)	23	8	8
البصرة	14	68 (الأعلى)	11	5
ميسان	8	52	14	1
نينوى	33	46	28 (مرتفع)	10
السليمانية	41	38	2	6
الديوانية	27	1	16	27
الأنبار	10	13	21	1
دهوك	29	18	8	6

الجدول رقم (4): تحليل آليات "استغلال الدولة"

تم استخراج هذه الأرقام عبر تحليل الكلمات المفتاحية في نصوص الاستمارات.

فئة المؤسسة المستغلة	الكلمات المفتاحية المرصودة	عدد الحالات
البلديات والخدمات	(آليات، شفل، سيارة، تبليط، شارع، بلدية)	79
المؤسسات التعليمية	(مدرسة، جامعة، كلية، طالب، تربية)	31
المباني الحكومية	(دائرة، وزارة، مبنى، مديرية، صحة)	26
المؤسسات الدينية	(جامع، مسجد، حسينية، وقف)	20

الجدول رقم (5): تحليل آليات "شراء الأصوات"

يكشف هذا الجدول عن الطرق المبتكرة المستخدمة للرشوة الانتخابية.

آلية الشراء	الوصف المستخرج من النصوص	عدد الحالات
النقد المالي المباشر	توزيع أموال نقدية (دولار/دينار) باليد	50
بطاقات الرصيد	توزيع كارتات (آسيا/زين) أمام المراكز	9
المواد العينية	سلات غذائية، بطانيات، هدايا عينية	7
الوظائف الوهمية	توزيع "استمارات تعيين" أو وعود بعقود	6

الجدول رقم (6): أخطر الحوادث الأمنية المسجلة

جدول نوعي يوثق الحالات التي تجاوزت "المخالفة" إلى "الجريمة".

ت	نوع الحادث	الموقع	التفاصيل الموجزة
1	استخدام سلاح ثقيل	ميسان	استهداف منزل مرشح بصاروخ قاذفة
2	إطلاق نار	صلاح الدين (الشرقاط)	هجوم بالرصاص على مؤتمر انتخابي
3	اغتيال	بغداد/الأنبار	إشارة لاغتيال المرشح (صفاء المشهداني)
4	تهديد بالسلاح	كركوك	إطلاق نار من مسدس في حفل انتخابي
5	إصابة مدني	بابل	سقوط لوحة إعلانية وتسبب بكسر جمجمة
6	عنف ضد المرأة	واسط	اعتقال مرشحة من ذوي الاحتياجات الخاصة

انتهى..